



مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية مقارنة

د/داليا محمد خيرى المدبولي

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمنهور

Accounting Conservatism in Family Firms versus Non-Family Firms: A Comparative Study on Firms listed in the Egyptian Stock of Exchange

ملخص البحث

التحفظ في التقارير المالي للشركات العائلية. كذلك، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين كلا من ربحية الشركة ومستوي مديونيتها وبين مستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية. في حين توصلت الدراسة إلي عدم وجود علاقة معنوية إحصائيا بين نسبة الملكية العائلية ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية.

كذلك، لا توجد علاقة معنوية إحصائيا بين حجم الشركة ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية. وأخيرا، توصلت الدراسة أيضا إلى وجود فروق معنوية إحصائيا بين مستوى التحفظ في الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية، حيث توصلت الدراسة إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات غير العائلية أعلى من مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات العائلية.

الكلمات الدالة:التحفظ المحاسبي، الملكية العائلية، السيطرة العائلية، الخصائص التشغيلية، الشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية.

يهدف هذا البحث إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات العائلية، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة على مستوى هذا التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية. كذلك، يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى التباين والإختلاف بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية في درجة تحفظها في التقارير المالية السنوية الصادرة عنها، وذلك بالتطبيق علي بيئة الأعمال المصرية.

ولتحقيق هدف البحث، تم صياغة نموذج الإنحدار المتعدد لقياس أثر كلا من الملكية والسيطرة العائلية وبعض الخصائص التشغيلية الأخرى للشركة، كمتغيرات مستقلة، علي سياسة التحفظ المحاسبي للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية كمتغير تابع، وتم إختبار الفروض علي عينة مكونة من ٤٠ شركة عائلية مقيدة في البورصة المصرية ومقارنتها بعينة مكونة من ٤٠ شركة أخرى غير عائلية مقيدة في البورصة المصرية، وتم إستثناء شركات القطاع المالي، وذلك لاختلاف طبيعة النشاط وذلك عن عام ٢٠١٥. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين السيطرة العائلية علي الإدارة وبين مستوى

Abstract

The aim of this research is to study the level of accounting conservatism in the financial reports of the family firms as well as determining the factors that affect the level of accounting conservatism in the family firms listed in the Egyptian stock of exchange. In addition, the research aims to explore whether there is a difference in the level of accounting conservatism in the financial reports of the family firms versus the non- family firms. To achieve the objectives of this research, a Multiple Regression Model is used where the percentage of the family ownership, family control, and certain operating characteristics are independent variables and the level of accounting conservatism in the financial reports of the family firms as the dependent variable. The research tests the hypotheses using a sample of 40 family firms and compares them with a sample of 40 non family firms listed in the Egyptian stock of exchange for the year 2015.

The results of this study show that there is a significant positive relationship between the family control and the level of accounting conservatism in the financial reports of the family firms. In addition, the results show that there is a significant positive relationship between the profitability and the debt ratio of the firm and the level of accounting conservatism in the financial reports of the family firms. However, the results show that there is no significant relationship between both of the percentage of family ownership and the size of the firm and the level of accounting conservatism in the financial reports of the family firms. Finally, the results show that there is a significant difference between the level of accounting conservatism in the family firms versus non-family firms. The results show that the level of accounting conservatism is significant in the non- family firms than the family firms.

Key words: Accounting conservatism, Family ownership, Family control, operating characteristics, family firms listed on the Egyptian Stock Exchange market.

١. مقدمة البحث:

تلعب الشركات العائلية دوراً هاماً وحيوياً للغاية في إقتصاديات الدول على مر العصور. فهي تمثل عصب الإقتصاد في الكثير من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء. وستستمر في القيام بهذا الدور الفعال علي مر الأزمنة نظرا لسهولة تأسيسها. ولا تعتبر الشركات العائلية ظاهرة جديدة علي الحياة الاقتصادية بل هي النواة الأساسية التي بدأت منها معظم الشركات. وفي الواقع نجد أن الشركات العائلية تتواجد في كافة القطاعات الإقتصادية من قطاع زارعي وصناعي وخدمي. ولم تستطع الإقتصاديات المتقدمة تهميش دورها، بل بالعكس وجدت أنه في الشركات العائلية حلولاً لكثير من إحتياجاتها الصغيرة الحجم والمتكررة الطلب، بالإضافة إلي إعتقاد العالم العربي علي نموذج الشركات العائلية بشكل خاص. فهي تشكل عصب الإقتصاد الوطني في العديد من دول العالم (سلطان، ٢٠١٥).

وتعد ظاهرة إنتشار وزيادة مستوى التحفظ بالقوائم المالية من أهم القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي المعاصر التي شكلت محور الاهتمام العديد من الأدبيات المحاسبية خاصة بعد الانتقادات الشديدة الموجهة له وذلك بسبب تعارضه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل الحياد والتمثيل الصادق والملاءمة. ولكن عقب حالات الانهيار والفضائح والأزمات المالية التي شهدتها القرن الواحد والعشرين، زادت مطالبات أصحاب المصالح بالتمسك بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في كلا من الدول المتقدمة والدول النامية حيث يساعد التحفظ على حماية

حقوق المساهمين والدائنين وباقي أصحاب المصالح في المنشأة (سعد الدين، ٢٠١٤).

ونظرا لأن الشركات العائلية تعاني من النوع الثاني من صراعات الوكالة، وهي الصراعات بين أصحاب الحقوق المسيطرين والأقلية من المساهمين غير المسيطرين، وذلك نتيجة لتركز الملكية والسلطة في أيدي أفراد العائلة المالكة، مما يسمح لهم باتخاذ القرارات التي تخدم مصالح العائلة وتعمل علي تعزيز ملكيتها علي حساب الأقلية من المساهمين وباقي أصحاب المصالح مع الشركة (Villalonga and Amit, 2006). لذلك نجد هناك مطالب متزايدة للتمسك بسياسة التحفظ المحاسبي وذلك بصفة خاصة في الشركات العائلية، حيث ينظر الي التحفظ المحاسبي كأحد الأدوات الرقابية التي تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وتعمل على حماية حقوق الأقلية من المساهمين والحفاظ عليها. وبناءا عليه، نجد أن الالتزام بتطبيق المعالجات المحاسبية المتحفظة تساهم في تخفيض مشكلة تضارب المصالح وتعمل علي تحقيق التوافق بين كافة أصحاب المصالح.

٢. مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في إختبار مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية، وتحديد نوع العلاقة بين التحفظ المحاسبي ونسبة الملكية والسيطرة العائلية في هذه الشركات. كذلك، تكمن مشكلة البحث في تحديد العوامل التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية. بالإضافة إلي دراسة إذا ما كان هناك إختلاف في مدي الإلتزام بتطبيق التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات العائلية مقارنة

بالشركات الغير عائلية المقيدة في البورصة المصرية.

وتحفظها في التقارير المالية السنوية الصادرة عنها وذلك بالتطبيق علي بيئة الأعمال المصرية.

٤. أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الدور الحيوي الهام الذي تسهم به الشركات العائلية في دعم الإقتصاد الوطني للدول المختلفة. فالشركات العائلية كانت ولا زالت تلعب دورا هاما في إقتصاديات العالم المتقدم والنامي على السواء. فحتى في الدول الصناعية المتقدمة ذات الشركات الضخمة لم تستطع أن تقلل من دور الشركات العائلية. ولكن في الواقع نجد معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي شركات عائلية بالإضافة إلى بعض الشركات الكبرى والتي مازالت مملوكة ومسيطر عليها من قبل بعض العائلات. وأوضحت بعض الدراسات أن عدد المؤسسات العائلية تزيد عن ٧٥% من إجمالي المؤسسات في العالم (أبو بكر، ٢٠٠٢)، وأن الشركات العائلية توظف أكثر من ٥٠% من إجمالي القوى العاملة في العالم. وعلى الرغم من النمو المتزايد لدور الشركات العائلية في إقتصاديات العالم إلا أن هناك ندرة في الأبحاث والدراسات حول هذا القطاع الإقتصادي الهام (Goffee, 1996).

1996)

كما ترجع أهمية هذا البحث إلي تناوله أحد الموضوعات الهامة وهو موضوع التحفظ المحاسبي الذي مازال محل إهتمام من قبل الباحثين في العديد من الدراسات، وذلك لما له من تأثير كبير على تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي في الشركات. ولقد حظي موضوع التحفظ المحاسبي باهتمام شديد من قبل الباحثين في الأونة الأخيرة وذلك لتعرضه إلي موجة من الإنتقادات الشديدة وذلك بسبب تعارضه مع بعض الخصائص النوعية الثانوية

بالمشركات الغير عائلية المقيدة في البورصة المصرية.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية؟
- ما هي العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي ونسبة الملكية العائلية في الشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية؟
- ما هي العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي والسيطرة العائلية علي الإدارة في الشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية؟
- ما هي العوامل التي تؤثر علي مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية؟
- هل يوجد إختلاف أو تباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين الشركات العائلية، مقارنة بالشركات غير العائلية المقيدة في البورصة المصرية؟

٣. هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات العائلية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية وذلك عن عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة على مستوى هذا التحفظ المحاسبي من حيث حجم الشركة وربحيتها ومستوى مديونيتها. كذلك، يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى التباين والإختلاف بين الشركات العائلية والشركات الغير عائلية في مستوى

الباحثة المنهج الإستنباطي لإستكشاف تأثير الملكية والسيطرة العائلية وبعض الخصائص التشغيلية للشركة علي مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات العائلية، ثم صياغة فروض البحث وإختبار هذه الفروض من خلال الدراسة التطبيقية.

وفيما يتعلق بالجزء التطبيقي فسوف يتم إختبار فروض البحث عن طريق إجراء دراسة تطبيقية عملية علي عينة تتكون من ٤٠ شركة عائلية مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية ومقارنتها مع ٤٠ شركة غير عائلية مقيدة أيضا في بورصة الأوراق المالية المصرية وذلك عن عام ٢٠١٥. والتوصل إلى النتائج التي تحقق هدف البحث.

٦. حدود البحث

يخرج عن نطاق هذا البحث البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية من شركات العينة لما لها من طبيعة خاصة بسبب إتباعها لقواعد وممارسات محاسبية خاصة بهذا القطاع، بالإضافة لمقررات لجنة بازل، كما يخرج عن نطاق هذا البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، حيث يقتصر البحث علي عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية وذلك عن عام ٢٠١٥ فقط. ويقتصر البحث علي العوامل الأكثر تأثيرا علي الالتزام بتطبيق التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركة مقتصره علي الحجم والربحية والمديونية ويخرج عن نطاق البحث العوامل الأخرى. وأخيرا فان قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط إختيار عينة الدارسة.

٧. فروض البحث

لتحقيق أهداف البحث، فقد تم صياغة مجموعة من الفروض المتعلقة بمشكلة البحث والمتسقة مع أهدافه، كما يلي:

للمعلومات المحاسبية كالصدق والثبات والاتساق. وعلي الرغم من ذلك فلقد أصبح مطلبا أساسيا في الوقت الحالي نتيجة الممارسات الإنتهازية التي تقوم بها إدارة الشركات، حيث يساعد التحفظ المحاسبي على حماية حقوق الأقلية من المساهمين وكافة أصحاب المصالح في المنشأة ويعمل على توفير معلومات محاسبية عالية الجودة لكافة المستخدمين. ولكن علي الرغم من إهتمام العديد من الباحثين بدراسة التحفظ المحاسبي من عدة جوانب من حيث أنواعه ودوافعه والعوامل المؤثرة عليه والعديد من الجوانب الأخرى، لكن مازال هناك ندرة في الدراسات التي تناولت دراسة التحفظ المحاسبي خاصة في الشركات العائلية.

وعلي الرغم من أن الشركات العائلية تمثل نسبة كبيرة من القطاع الخاص المصري، بالإضافة إلي الإهتمام المتزايد من قبل البورصة المصرية مؤخرا بهذه الشركات عن طريق إنشاء بورصة النيل، إلا أنه في الواقع توجد ندرة في الأبحاث التي تناولت دراسة هذه النوعية من الشركات في البيئة المصرية. لذلك، من أهم دوافع هذا البحث جمع دليل ميداني عملي علي مدي إلتزام الشركات العائلية بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية السنوية، مقارنة بالشركات غير العائلية، بالإضافة إلي تحديد العوامل التي تؤثر علي مستوي التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية في بيئة الأعمال المصرية.

٥. منهج البحث

تحقيقاً لهدف البحث تقوم الباحثة بتحليل الدراسات السابقة بغرض الاستفادة من المساهمات العلمية التي قدمتها الأدبيات المحاسبية في مجال التحفظ المحاسبي والشركات العائلية ثم تستخدم

- ٢/٨ - طبيعة الملكية العائلية وأهم إيجابياتها وسلباتها.
- ٣/٨ - أهميه الشركات العائلية في دعم التنمية الاقتصادية.
- ٤/٨ - علاقة الوكالة في الشركات العائلية.
- ٥/٨ - مفهوم التحفظ في الفكر المحاسبي.
- ٦/٨ - التحفظ المحاسبي في إطار المعايير المحاسبية.
- ٧/٨ - إيجابيات وسلبات التحفظ المحاسبي.
- ٨/٨ - أنواع التحفظ المحاسبي.
- ٩/٨ - دراسة العلاقة بين الملكية والسيطرة العائلية علي الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
- ١٠/٨ - العوامل المؤثرة علي مستوي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات العائلية.
- ١١/٨ - الدراسة التطبيقية وإختبارات فـروض البحث.
- ١٢/٨ - الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.
- ١/٨ - مفهوم الشركات العائلية من منظور محاسبي:
- لا تعتبر الشركات العائلية ظاهرة جديدة علي الحياة الإقتصادية بل هي النواة الأساسية التي بدأت منها معظم الشركات. وتأخذ الشركات العائلية الكثير من الأشكال والأحجام المختلفة. فبعض الشركات قديمة جدا وبعضها حديث للغاية، كما أن بعضها شركات دولية وأخري محلية، وبعضها مملوك لعائلة واحدة وبعضها مملوك لأكثر من عائلة. ولبساطة تأسيس هذه الشركات فهي لن تتدنثر أو يتوقف تأسيس الجديد منها في مختلف دول العالم.
- الفرض الأول : توجد علاقة إرتباط طردية معنوية بين الملكية العائلية ومستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.
- الفرض الثاني: توجد علاقة إرتباط طردية معنوية بين سيطرة العائلة علي الشركة و مستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.
- الفرض الثالث: توجد علاقة إرتباط طردية معنوية بين حجم الشركة ومستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.
- الفرض الرابع: توجد علاقة إرتباط طردية معنوية بين المديونية ومستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.
- الفرض الخامس: توجد علاقة إرتباط طردية معنوية بين ربحية الشركة ومستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.
- الفرض السادس: توجد فروق معنوية بين مستوى التحفظ في الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

٨. خطة البحث

لتحقيق هدف البحث والإجابة على تساؤلاته البحثية، فسوف يغطي الجزء الباقي من البحث النقاط التالية:

١/٨ - مفهوم الشركات العائلية من منظور محاسبي.

- ولكن في الواقع، يمثل تعريف الشركات العائلية مشكلة لدي الباحثين في هذا المجال. فحتى الآن، لا يوجد إتفاق بين الباحثين علي تعريف موحد مرضي للشركات العائلية، ولكن توجد الكثير من التعريفات المقترحة لمفهوم الشركات العائلية. وسوف نذكر أهم التعريفات التي وردت في الدراسات السابقة، كما يلي:
- فلقد عرفها (Chakounr, 2013, pp,29) علي أنها الشركات التي تمتلك عائلة واحدة معظمها وتسيطر عليها ويشترط أن يشارك اثنين من أعضاء العائلة بصورة مباشرة في الإدارة.
 - بينما عرفها (Ho and Kang, 2013 pp, 72) علي أنها الشركات التي يصل أفراد العائلة لتولي مناصب في الإدارة العليا أو في مجلس الإدارة.
 - وعرفها (Atmaja et al, 2011,) علي أنها الشركات التي يشارك في تأسيسها أفراد عائلة واحدة وتسيطر علي ٢٠% أو أكثر بالاضافة لكونهم مشاركين في الإدارة العليا.
 - وفي هذا الشأن عرفها (Swamy, 2011) علي أنها الشركات التي تخضع فيها القرارات الرئيسية وخطط تبادل الخلافة إلي تأثير ونفوذ أفراد العائلة الذين يعملون في مجلس الإدارة.
 - ولقد عرفتها دراسة (Chen et al, 2008) علي أنها الشركات التي يصل أفراد العائلة المؤسسة لتولي المناصب القيادية في الإدارة العليا أو في مجلس الإدارة وأن العائلة المؤسسة لها تمتلك ١٨% من أسهم الشركة، وعادة ما يشغل منصب المدير التنفيذي عضو من العائلة.
 - وعرف (أبو الفخر، ٢٠٠٥) الشركات العائلية في دولة الإمارات العربية علي أنها الشركة التي
- تمتلك عائلة إماراتية ٥١% من أسهم الشركة بالاضافة إلي أن يضم فريق الإدارة واحدا علي الأقل من العائلة المالكة.
- وعرفها (عبد المجيد، ٢٠٠٢) علي أنها المنشأة التي يعمل فيها إثنان أو أكثر وينتمون لعائلة واحدة ويملكها أحدهما أو كلاهما.
 - وأما دراسة (Carey et al, 2000) فلقد عرفتها علي أنها الشركات التي تكون غاليبتها مملوكة للعائلة وهي تمثل نسبة كبيرة من مجمل النشاط الإقتصادي.
 - أما (Litz, 1995) فلقد عرفها علي أنها الشركة التي تتمركز ملكيتها وإدارتها في أيدي العائلة أو الأسرة أو التي يكافح أفرادها في الوصول إلي أو المحافظة علي علاقات تنظيمية أساسها العائلية.
 - وعرفها (كانو ، ١٩٩٥) علي أنها الشركة التي يشترك أكثر من فرد من عائلة واحدة في ملكية رأس لمال الشركة وتكون القرارات والقوة التصويتية في إتخاذ القرارات الإستراتيجية حكرا علي أفراد العائلة دون غيرهم ،مع وضع الضوابط التي تساعد علي بقاء الشركة في الممارسة والسيطرة عبر الأجيال.
 - وعرفها (Handler, 1989) علي أنها الشركة التي تتأثر قراراتها التشغيلية والإدارية الهامة لتتابع الخلافة داخل أفراد العائلة الذين يقومون بإدارتها أو يشاركون في مجلس إدارتها.
 - وعرف (Handler, 1989 & Cowling, 1996) الشركات العائلية علي أنها الشركات التي تكون ٥٠% من أسهمها مملوكة لمجموعة تربط بينهم علاقة قرابة أو نسب، وأن هذه المجموعة تدرك بأن هذا العمل ملك للعائلة، ويكون ٥١% من

العائلية وتضع بعض العائلات قيوداً قانونية على بيع الأسهم. ولكن في بعض الأحيان، قد تعاني الشركات العائلية من قلة السيولة المتوفرة لديها، لذلك يلجأ أصحاب الشركات العائلية إلى حشد ثروة أفراد العائلة لامتلاك أسهم في الشركة العائلية. وبناء عليه، فإن أصحاب الشركات العائلية كمجموعة من المستثمرين تكون لديهم نسبة أقل من التنوع ومخاطر أعلى عن باقي المستثمرين في سوق الأسهم الأوسع. وتدفع هذه المخاطر المرتفعة أصحاب الشركات العائلية إلى إعطاء إستثماراتهم إهتماماً أكبر كما تجعلهم أكثر نشاطاً وإندماجاً في أعمال الشركة. مما يجعل أصحاب الشركات العائلية ملتزمين أكثر باصلاح العيوب في شركاتهم. بالإضافة إلى حرص أصحاب الشركات العائلية للمحافظة على سمعة العائلة بنفس الأهمية التي تعطى للمحافظة على الإستثمارات العائلية الجماعية في الشركة (الخطيب، ٢٠٠٩).

كذلك، تتميز الشركات العائلية أيضاً بروبيتها الإستراتيجية طويلة الأجل وبسياستها المالية المتحفظة، حيث يحرص أصحاب هذه الشركات على التخطيط الإستراتيجي والرغبة في التوسع والنمو، حيث ينظر أصحاب الشركات العائلية إلى شركاتهم كإرث إجتماعي أسسته وطورته الأجيال السابقة ويجب أن تستمر مع الأجيال التالية. وذلك بالإضافة إلى حرص أصحاب الشركات العائلية للمحافظة على سمعة العائلة بنفس الأهمية التي تعطى للمحافظة على الإستثمارات العائلية الجماعية في الشركة.

ومن الجدير بالذكر أن الشركات العائلية غالباً ما تتفوق على الشركات الأخرى في مبيعاتها وأرباحها ومعدل نموها، ويرجع السبب الرئيسي لقوة هذه الشركات إلى ولاء معظم أفراد العائلة وإلى الدعم القوي غير المشروط الذي تقدمه العائلة للشركة.

مجلس الإدارة مكون من العائلة التي تملك أكثر من ٥٠% من الاسهم.

ويتضح من التعريفات السابقة أن معظم الباحثين يعتمدون في تعريفهم للشركات العائلية على واحد أو أكثر من المداخل الثلاثة التالية، وهي درجة الملكية العائلية أو درجة إشتراك العائلة في إدارة الشركة أو إنتقال المشروع بين الأجيال. ونخلص مما سبق أن الشركة العائلية هي الشركة التي تكون أغليبتها مملوك لعائلة واحدة وفي الغالب تكون السيطرة الإدارية بيد أفراد العائلة حيث يكون أصحاب القرار فيها من العائلة المالكة للشركة التي يجمعهم رابط القرابة. ومن ثم فهي شركات يلعب فيها الطابع العائلي دوراً إدارياً ومالياً ورقابياً مؤثراً على العمليات الحالية والمستقبلية للشركة.

٢/٨ - طبيعة الملكية العائلية وأهم

إيجابياتها وسلبياتها:

في الواقع، تحظى الشركات العائلية بطبيعة خاصة تميزها عن باقي الشركات. وتتميز الشركات العائلية بعدد من الإيجابيات والمميزات كما أنها تعاني أيضاً من عدد من العيوب والسلبيات.

١/٢/٨ - طبيعة الملكية العائلية:

في الواقع، تختلف طبيعة الملكية العائلية عن أنواع الملكية الأخرى، حيث يتصف أصحاب الشركات العائلية بتعلق قوي بشركاتهم ويرغبتهم في الإستقرار والإكتفاء الذاتي والحفاظ على الملكية المستقلة والسيطرة الإدارية من قبل أفراد العائلة. فالشركات العائلية تكون مملوكة بصفة أساسية لأفراد ينتمون إلى عائلة معينة وتكون نسبة مئوية كبيرة من الثروة الصافية للعديد من أفراد العائلة موظفة في الشركة العائلية. لذلك، يصعب في الكثير من الأحيان التخلي عن ملكية الشركات

مجلس العائلة للانعقاد أسهل بكثير من دعوة الهيئة العامة للمساهمين للانعقاد.

- **الولاء:** تتميز الشركات العائلية بالرباط العائلي والولاء والانتماء القوي للشركة وهذا راجع لكونهم المالكين لرأس المال. فمعظم العائلات تعتبر الشركات المملوكة لها جزء من الأسرة، كما تحثهم العلاقات العائلية التي تربط أفراد العائلة علي وقوفهم مع بعضهم البعض في الأوقات الصعبة. وتحثهم أيضا علي نجاح العمل وتقديم الشركة ونموها. ويقلل ولاء أفراد العائلة من فرص تسريب المعلومات والتجسس التجاري لصالح الشركات المنافسة.

- **الالتزام القوي:** وهو الذي يسمح لأفراد العائلة بالعمل ساعات إضافية طويلة عندما يحتاج العمل ذلك، والذي يعني أنهم على استعداد لتخفيض أجورهم في سبيل تجاوز الشركة للظروف المالية الصعبة التي تواجهها أملاً في ازدهار الشركة على المدى الطويل، فهم يعيشون حياتهم لأجل هذه الشركة ويعملون بكل جهدهم ووقتهم من أجل نجاح هذه الشركة ويبقى التحدي أمام الشركات العائلية هو ضمان الاستمرار إلي الأجيال المتتالية.

- **الجودة:** تحمل الشركات العائلية أسم العائلة، مما يعني أن منتجات الشركة وخدماتها ترتبط بهذا الأسم، فتتأثر سمعة العائلة بجودة هذه المنتجات والخدمات، وحرصاً من أصحاب الشركات العائلية للمحافظة علي سمعة العائلة فان هذا يؤدي إلي التفاني في زيادة جودة المنتجات و سرعة إصلاح العيوب والأخطاء والمحافظة على العلاقات الجيدة مع الزبائن والموردين، فضلاً عن الموظفين والمجتمع ككل.

خاصة أن الكثير من العائلات تعتبر الشركات المملوكة لها جزء من الأسرة. وفي أغلب الأحيان نجد معظم أفراد العائلة لديهم ولاء لهذه الشركات وهذا راجع لكونهم المالكين لرأس المال، لذا فهم يعيشون حياتهم لأجل هذه الشركة ويعملون بكل جهدهم ووقتهم من أجل نجاح هذه الشركات ويبقى التحدي أمام الشركات العائلية هو ضمان الاستمرار إلي الأجيال المتتالية (عبد الحميد، ٢٠٠٢).

٢/٢/٨ - أهم مميزات وإيجابيات الشركات العائلية:

تتمتع الشركات العائلية بعدد من الإيجابيات والمميزات، والتي سوف نلخص أهمها كما يلي (Machek and Votavov, 2008):

- **التخطيط الإستراتيجي والنظرة الإستراتيجية طويلة الأجل:** تتميز الشركات العائلية عن غيرها بالتخطيط الاستراتيجي والنظرة الاستراتيجية طويلة المدى. فبينما قد تضطر الإدارة في الشركات الغير العائلية للقيام بتوزيعات نقدية دورية كي ترضي حملة الأسهم، في علي العكس نجد ان أفراد العائلة المالكين للشركة العائلية يتمتعون بصبر أكبر ونظرة أوسع ولا يهتمون بالتوزيعات النقدية المتكررة ولكن يهتمون ببقاء الشركة ونموها، وهو ما يعطي هذه الشركات فرصة الاستثمار في مشاريع قد لا تحقق عائداً على المدى القصير.

- **المرونة في إتخاذ القرارات:** تتميز الشركات العائلية بالمرونة والسرعة في إتخاذ القرارات في حالات الضرورة، وذلك لعدم وجود الحاجة إلى الرسمية في التواصل، ولوجود طبقات إدارية أقل، وعدد أقل من الهيئات والمجالس، فاستدعاء

للعائلة تنتقل إلى الشركة وتشكل ثقافة الشركة، كما أن جميع أفراد العائلة لهم هدف مشترك وهو نجاح الشركة والمحافظة على الإستثمارات العائلية الجماعية في الشركة، وقد يتحول العمل في الشركة العائلية التي تحقق نجاحاً إلى نوعٍ من الفخر لأفراد العائلة بالانتماء لهذه الشركة.

٨/٢/٢ - أهم عيوب وسلبيات الشركات العائلية:

تعاني الشركات العائلية من عدد من العيوب والسلبيات، وتتركز أهم هذه العيوب والسلبيات فيما يلي (Machek and Votavov, 2008):

- **السيطرة الإدارية:** تتميز الشركات العائلية بسيطرة العائلة المالكة علي إدارة الشركة، بحيث تكون المناصب الإدارية فيها حكراً على أفراد العائلة فقط.

- **ضعف الحوكمة:** تعاني الشركات العائلية بضعف الحوكمة فيها وذلك لسيطرة أفراد العائلة المالكة علي الإدارة وعدم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في معظم الشركات العائلية، وضعف الأنظمة المالية والرقابية فيها، وغياب الصلاحيات المحدده.

- **صراعات الوكالة:** تعاني الشركات العائلية من صراعات الوكالة بين العائلة المالكة المسيطرة والأقلية من المساهمين، نتيجة لتركز الإدارة في أيدي أفراد العائلة المالكة، وإمكانية أن تعمل لمصلحة العائلة المسيطرة علي حساب الأقلية الغير مسيطرة.

- **العشوائية في إتخاذ القرارات:** تتميز القرارات في الشركات العائلية بأنها تعتمد على المشاعر والعلاقات العائلية، وتتجاهل الأساليب العلمية في الكثير من الأحيان.

- **الثقة:** تتميز الشركات العائلية بدرجة عالية من الثقة المتبادلة بين أفرادها. ثقة أفراد العائلة المالكة بمدير الشركة الذي هو في نفس الوقت من أفراد العائلة أكثر من ثقتهم بأي شخص من خارج العائلة ينتولي شئون الإدارة. كما أن إدارة الشركة من قبل فرد من العائلة يقلل من صراعات الوكالة التي تنشأ بين مصالح إدارة الشركة والمالكين لها عندما يسعى كل منهم لتعظيم مصلحته على حساب الطرف الآخر. ففي الشركات العائلية، نجد المدير يحرص علي مصلحته التي هي نمو الشركة وتعظيم قيمتها وإيراداتها والتي هي في نفس الوقت مصلحة الشركة ومصلحة باقي أفراد العائلة.

- **الاهتمام بالعاملين:** تتميز الشركات العائلية بالاهتمام بالعاملين فهي تسعى لكسب الموظفين وإشاعة روح التعاون بين العاملين، وهذا يجعل الإدارة متفهمة وذات نظرة إنسانية للموظفين وتتجاوز العلاقات القائمة بين العاملين إطار العلاقة المادية.

- **نقل المعرفة:** تحرص الشركات العائلية علي نقل المعرفة والخبرة والمهارات إلى الأجيال اللاحقة من العائلة، ويعتبر ذلك من أهم أولوياتها وذلك من أجل الحفاظ على تلك المعارف والخبرات والعمل علي تنميتها. فالكثير من الشركات العائلية تحاول دمج العديد من أفراد العائلة في الشركة في سن مبكر، مما يزيد من الالتزام ويزود أفراد العائلة بالمعرفة والمهارات التي تمكنهم من إدارة الشركة وتسيير أمورها.

- **الاتفاق علي ثقافة وقيم مشتركة وهدف موحد:** تتميز الشركات العائلية بالاتفاق علي ثقافة وقيم مشتركة حيث أن القيم المشتركة

القيام بهذا الدور الفعال علي مر الأزمنة. ولم تستطع الإقتصاديات الكبرى المتقدمة من تهميش دور الشركات العائلية أو التقليل من شأنها بل بالعكس وجدت أن الشركات العائلية تقدم حلولاً لكثير من إحتياجاتها الصغيرة الحجم والمتكررة الطلب، بالإضافة إلي إسهامها في دعم الإقتصاد الوطني للدول المختلفة.

في الواقع، تلعب الشركات العائلية دوراً هاماً في الإقتصاد العالمي. فهي تمثل عصب الإقتصاد في الكثير من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء. ففي الشرق الأوسط تشكل الشركات العائلية %٩٠ من عدد الشركات، بينما تصل هذه النسبة إلى %٨٠ في الولايات المتحدة الأمريكية و %٧٠ في أوروبا، لذا فانه من الخطأ القول أن الشركات العائلية منتشرة عندنا أكثر من الولايات المتحدة أو كندا، فحوالي ثلث الشركات المدرجة في قائمة شركات فورتشن ٥٠٠ هي شركات عائلية وحوالي ثلثي الشركات المدرجة في سوق نيويورك للأسهم هي أيضا شركات عائلية (زيدان، ٢٠٠٢).

وهذا ليس فحسب بل تتخطى أهمية الشركات العائلية كونها مجرد عدد أو نسبة كبيرة من الشركات وتلعب دوراً محورياً في الإنتاج وخلق فرص العمل وتسهم في دعم الإقتصاد الوطني للدول المختلفة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنتج الشركات العائلية %٥٠ من الناتج القومي الإجمالي وبها %٧٠ من إجمالي القوى العاملة، بينما تسهم الشركات العائلية في ألمانيا بـ %٦٦ من الناتج القومي الإجمالي وتوفر %٧٥ من فرص العمل. وفي الصين تنتج الشركات العائلية %٧٠ من الناتج القومي الإجمالي وتضم %٧٥ من العمالة. وفي

- **ضعف التمويل الخارجي:** تعاني الشركات العائلية من قلة السيولة المتوفرة لديها وذلك لأنها تعتمد علي حشد الثروة من أفراد العائلة المالكة فقط، وتعاني من ضعف التمويل الخارجي المتاح لها، بالإضافة الي أنه في بعض الأحيان قد تتجاوز المسحوبات المالية لأفراد العائلة ما تستطيع الشركة تحمله مما يؤثر على السيولة فيها.

- **المحاباة والتحيز وعدم الحيادية:** تعاني الشركات العائلية من المحاباة والتحيز تجاه أفراد العائلة، كتحيين أفراد غير أكفاء من أفراد العائلة، وتفاوت الأجور والمرتبات بين الموظفين من أفراد العائلة والموظفين من خارجها، والمحاباة في حل النزاعات والصراعات والتحيز لمصلحة أفراد العائلة عند تعارضها مع مصالح الموظفين الغريباء، وإتخاذ القرارات التي تحقق مصلحة العائلة دون الاهتمام بباقي أصحاب المصالح الآخرين.

ويري الباحث بناء علي ما سبق، أن الشركات العائلية لها طبيعة خاصة تميزها عن باقي الشركات، بالإضافة الي أن هذه النوعية من الشركات تتمتع بالعديد من المميزات والإيجابيات والتي يجب الحرص والعمل علي تميمتها ودعمها، كما انها تعاني أيضا من بعض السلبيات والعيوب التي يجب العمل علي علاجها وإصلاحها وذلك من أجل تطوير أداء هذه الشركات كي تكون قادرةً على النمو والمنافسة والإستمرار في المستقبل.

٣/٨ - أهمية الشركات العائلية في دعم الإقتصاد الوطني للدول المختلفة:

تلعب الشركات العائلية دوراً مهماً وحيوياً في إقتصاديات الدول على مر العصور وستستمر في

تواجهها وتوفير فرص النمو والتمويل لتلك الشركات التي تشكل أساس الاقتصاد المصري(البورصة المصرية، ٢٠٠٧).

وقد تم قيد ١٦ شركة صغيرة ومتوسطة في بورصة النيل ويوجد ٢٥ راعي معتمد في بورصة النيل وذلك في نهايه عام ٢٠١٠ وهذه البورصة ليست سوقا منفصلة ولكنها جزء من البورصة المصرية وتحكمها شروط خاصة بالقيد والتداول والتسويق والمقاصة لكنها تخضع لقواعد وشروط قيد أقل ومتطلبات اقصاح أقل ويتم مراجع قوائمها بواسطة مراجع معتمد (سلطان، ٢٠١٥).

٤/٨ - علاقة الوكالة في الشركات العائلية:

تختلف الشركات العائلية بصورة جوهرية عن الشركات العامة التي يمتلكها عدد كبير من المساهمين. ففي الشركات العامة نجد أنها تعاني من مشكلة تضارب المصالح نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة، حيث تكون الإدارة مسؤولة عن إتخاذ القرارات الهامة ولكنها قد تعمل على تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة المالكين خاصة مع وجود عدم تماثل للمعلومات بين الملاك والمديرين. بينما في الشركات العائلية، نجد انه لا يوجد فصل بين الإدارة والملكية بمعنى أن أصحاب الشركة هم مجلس الإدارة، فامتلاك عائلة ما لشركة يركز السلطة في يدها ويسهل إتخاذ القرارات مما يسمح لهم باتخاذ قرارات غير تقليدية ولكنها مؤاتية استراتيجياً. ولكن في نفس الوقت نتيجة لتركز الملكية في أفراد العائلة المالكة، فان هذا يجعل هذه الشركات تعاني من مشاكل الوكالة بين أصحاب الحقوق المسيطرين من أفراد العائلة المالكة والأقلية من المساهمين الغير مسيطرين. وأوضحت الدراسات (Villalonga & Amit, 2006) أن حدة مشكلات

المملكة المتحدة تمثل الشركات العائلية حوالي ٧٦% من الشركات العاملة. وفي إيطاليا تمثل الشركات العائلية حوالي ٨٠% من الشركات العاملة. وأخيرا في أمريكا اللاتينية تمثل الشركات العائلية ما بين ٨٠% إلى ٩٠% من الشركات العاملة (زيدان عمرو زيدان، ٢٠٠٢)

ونخلص مما سبق أن الشركات العائلية تمثل نسبة كبيرة من مجمل النشاط الإقتصادي. حيث قامت الشركات العائلية ولازالت تقوم بدور كبير في التنمية الإقتصادية التي تنتمي إليها. وهذا الدور يبدو واضحا حتي في الدول الصناعية المتقدمة ذات الشركات الضخمة والتي لم تستطع أن تلغي أو تهتمش من دور الشركات العائلية.

وبالنسبة لوضع هذه الشركات في البيئة المصرية، فهناك الالاف من الشركات العائلية والصغيرة والمتوسطة والناجحة، والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد القومي المصري، حيث يصل عدد تلك الشركات الي أضعاف عدد الشركات المقيدة في البورصة المصريه. بما يتطلب وجود بورصة خاصة تعمل في مختلف المجالات (تجارة-زراعة-صناعة-سياحة) وذلك بسبب إجمام تلك الشركات عن القيد بجدول بورصة الأوراق المالية للتكلفة العالية التي تتحملها تلك الشركات من رسوم إشتراك وقيد سنوي ببورصة الأوراق المالية وكذلك تكلفة نشر القوائم المالية بالصحف(سلطان، ٢٠١٥).

وفي ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧، تم إطلاق بورصة النيل كأول سوق لقيد أو تداول الشركات الصغيرة والمتوسطة والعائلية في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وهي بورصة مصرية داخل بورصتي الأسكندرية والقاهرة لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة والتغلب علي المعوقات التمويلية التي

المحاسبى تلزم الطرف القائم على الإدارة بالالتزام بالمعالجات المحاسبية المتحفظة والتي من شأنها أن تساهم في تخفيض مشكلة تضارب المصالح والعمل على تحقيق التوافق بين كافة أطراف الوكالة بالاضافة إلي تحسين درجة الملاءمة والإعتمادية على التقارير المالية المنشورة.

٥/٨ - التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي:

علي الرغم من أن موضوع التحفظ المحاسبي يعد من أقدم موضوعات المحاسبة المالية، إلا أنه أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب أصحاب المصالح holders-Stake خاصة في أعقاب حالات الإنهيار التي شهدتها مطلع القرن الحادي والعشرين. فلقـد تزايدت مطالب أصحاب المصالح في المنشأة بالتمسك بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في كلا من الدول المتقدمة والدول النامية (Francis et al., 2013). كذلك لقد حظي التحفظ المحاسبي على إهتمام كبير من الجهات المعنية بالمحاسبة في الفترة الأخيرة، فعلى سبيل المثال، نجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية -The International Accounting Standards Board (IASB) قد أوضح في المعيار الأول الخاص بالافصاح عن السياسات المحاسبية بالزام الشركات باتباع سياسات متحفظة في الافصاح عن عناصر القوائم المالية.

ويعتبر التحفظ المحاسبي من أهم القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي المعاصر. فلقد تعرض التحفظ المحاسبي لموجة من الإنتقادات الشديدة وذلك بسبب تأثيره السلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، حيث يتعارض إستخدام مفهوم التحفظ المحاسبي مع بعض

الوكالة تختلف عبر الشركات العائلية إعتامادا علي إذا ما كان مؤسس الشركة أو أحد أبنائة هو المدير التنفيذي للشركة، وأن ملكية العائلة للشركة لا تضيف قيمة للشركة إلا عندما يقوم مؤسسها بدور المدير التنفيذي للشركة.

لذا نخلص مما سبق، أن الشركات العائلية تعاني بصورة أقل حده من النوع الأول من مشاكل الوكالة وهي مشاكل الرقابة نتيجة إنفصال الملكية عن الإدارة ولكنها تعاني من النوع الثاني من صراعات الوكالة بين أصحاب الحقوق المسيطرين والأقلية من المساهمين الغير مسيطرين نتيجة لتركز الملكية في أفراد العائلة المالكة، وإمكانية أن تعمل لمصلحة العائلة المسيطرة علي حساب باقي أصحاب المصالح وذلك من أجل تعزيز الملكية العائلية. ولعل ذلك ما دفع بعض أدبيات الفكر المحاسبي (أبو الخير، ٢٠٠٨، Sh-Lai et al. 2010, uto and Takada, 2012, إلى التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي كأحد الأدوات الرقابية التي تحد من التصرفات الإنتهازية للإدارة من أجل الحفاظ على حقوق الأقلية من المساهمين.

وقد أكدت الدراسات التي أجريت في البيئة المصرية (خليل، ٢٠٠٣، الرشيدى ٢٠١١، الديب ٢٠١٢، جنيدى ٢٠٠٤) علي أهمية تبنى السياسات المحاسبية المتحفظة وذلك نظرا لطبيعة البيئة المصرية من حيث تأثيرها ببعض العوامل الثقافية وإتجاهها نحو السرية بالاضافة إلي ضعف النظام القانوني والقضائي ووجود سوق رأس مال غير كفاء بها وضعف الحوكمة خاصة في الشركات العائلية كل ذلك يدفع إلى ضرورة التمسك بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية، وذلك على إعتبار أن التمسك بسياسة التحفظ

-تعريف (Basu,1997) الذي يرى أن التحفظ المحاسبي هو ضرورة وجود درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة (المكاسب) مقارنة بالاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر)، لذلك نجد أن الإستجابة للأخبار السيئة أسرع من الاستجابة للأخبار الجيدة، بسبب أن الأخبار الجيدة تتطلب درجة أعلى من التحقق من قبل المحاسبين.

-ويوضح (Belkaoui,2004) أن التحفظ المحاسبي يشير إلى تفضيل التقرير عن القيم المنخفضة للأصول والإيرادات والقيم المرتفعة للخصوم والمصروفات. لذا فهو يفسر التحفظ المحاسبي على أنه تفضيل المحاسبين للطرق المحاسبية التي تؤدي إلى الوصول إلى قيم منخفضة لحقوق الملكية.

-ويشير (Watts,2003) أن التحفظ هو إختلاف درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأرباح مقابل الاعتراف بالخسائر.

-ويوضح (Chambers,1995) أن التحفظ المحاسبي يشجع على الاعتراف بجميع الخسائر التي حدثت والتي من المحتمل أن تحدث، وعدم الاعتراف بالمكاسب حتى تتحقق فعليا.

-ويري (Feltham-Ohlson,1995) أن التحفظ المحاسبي هو التوقعات بأن صافي الأصول المعلن عنها سوف تكون أقل من قيمتها السوقية في الأجل الطويل، حيث يفضل المحاسبون تخفيض العناصر الإيجابية في القوائم المالية والإيرادات (الأصول والأرباح) وتعظيم العناصر والمصروفات السلبية (الالتزامات والخسائر).

-ونقلا عن (يوسف، ٢٠١٢) فقد عرف (القاضي وحمدان، ٢٠٠٤) التحفظ المحاسبي علي أساس

الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية مثل: الصدق، الحيادية، والقابلية للمقارنة، والثبات والإتساق. إلا أنه أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن نتيجة الممارسات الإنتهازية التي تقوم بها إدارة الشركات، حيث يساعد التحفظ المحاسبي على حماية حقوق الأقلية من المساهمين وكافة أصحاب المصالح في المنشأة ويزيد من الإفصاح والشفافية بتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة لكافة المستخدمين (سعد الدين، ٢٠١٤).

في الواقع، يعتبر التحفظ المحاسبي أحد أهم المبادئ المحاسبية التي ظهرت مع ظهور علم المحاسبة ومازالت محل اهتمام الباحثين في العديد من الدراسات وذلك لما له من تأثير كبير على تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي في الشركات (حمدان، ٢٠١٢). ولكن علي الرغم من إهتمام العديد من الباحثين بدراسة التحفظ المحاسبي من عدة جوانب من حيث أنواعه ودوافعه والعوامل المؤثرة عليه والعديد من الجوانب الأخرى، لكن مازال هناك ندرة في الدراسات التي تناولت دراسة التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية ومدى إلتزام هذه الشركات بالتمسك بالتحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات الغير عائلية.

ويمثل مصطلح التحفظ المحاسبي تطورا لمبدأ الحيطة والحذر Prudence الذي نال قبولا واسعا لدى المحاسبين لعدة قرون وكان موجها نحو التأثير على قائمة الدخل، ويقضي بأخذ جميع الخسائر والاعباء المحتملة في الحسبان وتأجيل الاعتراف بالأرباح أو الإيرادات لحين تحققها بالفعل. ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالتحفظ في الفقه المحاسبي، وسنذكر منها:

٦/٨ - التحفظ المحاسبي في إطار المعايير المحاسبية:

علي الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 2010) قام بحذف التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية بدعوى أنه خاصية غير مرغوب في توافرها بالمعلومات المدرجة بالقوائم المالية نظرا لتعارضه مع خاصية الحيادية والثبات والاتساق، إلا أنه من الصعب جدا تجاهل هذا العرف المحاسبي. أما مجلس مبادئ المحاسبية (APB) فقد أشار إليه وإلى تأثيره وأدرجه على أنه عرف في المحاسبة المالية في نشرة الرابعة.

وبالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير التقرير المالي الدولية IFRS يخلو الإطار المفاهيمي الذي يحكم إعداد هذه المعايير من نص صريح عن التحفظ المحاسبي إلا انه من خلال دراسة تحليلية قام بها سلامة (٢٠١٢) لهذه المعايير توصل الي وجود مجموعة من المعالجات المحاسبية ضمن نصوص هذه المعايير تتمسك بالتحفظ المحاسبي. أما معايير المحاسبة المصرية، فقد عرف التحفظ المحاسبي في إطار إعداد وعرض القوائم المالية بأنه تبني درجة من الحذر عند وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات. وهذا لا يعني التحفظ المحاسبي أن يتم تقليل الأصول والدخل بشكل متعمد أو مبالغة متعمدة للخصوم والمصروفات، كما لا يعني خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها (وزارة الاستثمار المصرية، ٢٠٠٦). خلصت دراسة سلامة (٢٠١٢) إلى وجود مجموعة من المعالجات المحاسبية ضمن هذه المعايير تتمسك بالتحفظ

مبدأ الحيطة والحذر الذي يملى على المحاسب أن يختار الطريقة المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض القيم وليس زيادتها، ومن ثم تخفيض نتائج العمليات، والأكثر من ذلك فهو يتطلب تسجيل أقل القيم للأصول والإيرادات وأكثر القيم للالتزامات والنفقات.

- ونقلا عن (اقبال، القضاء، ٢٠١٤) فلقد عرف (Hendriksen & Breda, 1992) التحفظ على أنه قيام المحاسبين بذكر القيمة الأقل لعدة قيم محتملة للأصول والإيرادات، والقيمة الأعلى لعدة قيم محتملة للمصروفات والالتزامات، والاعتراف بأسرع وقت ممكن بأي مصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين تحققها.

وترى الباحثة أن التحفظ المحاسبي هو أداة يستخدمها المحاسبين لمواجهة حالة عدم التأكد التي يواجهونها والتي تتطلب الأخذ بالحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية بحيث لا ينتج عنها تضخيم للدخل أو تقليل للمصروفات والالتزامات، لذا فإن المحاسبين يعتمدون على أدلة أكثر بالنسبة للاعتراف بالأرباح أو المكاسب وذلك مقانة بالأدلة المستخدمة للاعتراف بالمصروفات أو الخسائر.

وبناءا عليه، فإن التحفظ بمثابة الاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات وهذا لا يعني تخفيض القيمة الحقيقية لأصول المنشأة وإيراداتها وإظهار قيمة الأصول والإيرادات بأقل من قيمتها الفعلية ولكن تقديرها بأقل قيمة ممكنة.

- المحاسبي. وذلك مرجعه إلى أن معايير المحاسبة المصرية قد تم إعدادها في ضوء معايير المحاسبة الدولية (سلامة، ٢٠١٢، عبدالمجيد، ٢٠١٣).
- ويظهر التمسك بالتحفظ المحاسبي في العديد من معايير المحاسبة الدولية مثل المعيار الدولي رقم (٣٨) والمعيار المصري رقم (٢٣) المتوافق معه بعنوان "الأصول غير الملموسة" (معايير المحاسبة المصرية، وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦) والذي تضمن عدم الاعتراف بالشهرة المتولدة داخليا لإنتاج منافع مستقبلية وتسجيلها كمصروف فور حدوثها وذلك كنوع من أنواع التحفظ الدائم، كما تضمن معيار التقرير الدولي IFRS رقم (٣) بعنوان "اندماج منشآت الأعمال" حذف إهلاك الشهرة، واستبدالها بالاعتراف بالاضمحلال في قيمتها Impairment عند ظهور مؤشرات دالة علي ارتفاع القيمة الدفترية للأصل المسبب للشهرة عن قيمته القابلة للاسترداد وذلك كنوع من أنواع التحفظ المؤقت (سعد الدين، ٢٠١٤).

٧/٨ - إيجابيات وسلبيات مفهوم التحفظ

المحاسبي:

- يتضح مما سبق، إن استخدام التحفظ المحاسبي له مجموعة من الايجابيات والسلبيات، ويمكن تلخيص أهم الايجابيات الناتجة عن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي كما يلي (مليجي، ٢٠١٤، اقبال & القضاة، ٢٠١٤، Kam, 1990):
- يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل الزائد عند المحاسبين في تقييم أصول المنشأة والتزاماتها، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين حيث يتطلب تبنى المحاسب لحالة الشك المنهجي في كافة العمليات والنظر إليها بموضوعية.
- يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية معده وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها. وبناءا عليه فان استخدام التحفظ المحاسبي يؤدي إلي تحسين جودة المعلومات المحاسبية عن طريق تخفيض عدم تماثل المعلومات وتحسين جودة الأرباح وزيادة قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتوفير الحماية للمستثمرين خاصة بعد إنهيار العديد من الشركات العالمية في الفترة الأخيرة بسبب قيام الإدارة فيها ببعض الممارسات التي تُعد خرقاً واضحا للتحفظ المحاسبي.
- يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي إلى تجنب المحاسبين لخطر التقاضي نتيجة نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد عدم صحتها.
- يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى هامش أمان لحماية أنفسهم من أية نتائج عكسية، لذا فهم يفضلون الأرقام المتحفظة اعتقادا منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي إلى نتائج سلبية.
- تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف والحد من مشاكل الوكالة.
- ويمكن تلخيص أهم السلبيات الناتجة عن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي كما يلي (مليجي، ٢٠١٤، اقبال & القضاة، ٢٠١٤، Kam, 1990):
- يتعارض استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي مع بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كالصدق والحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتمثيل. ويظهر هذا التعارض الواضح بين

بالبخائز الاقتصادية. ويعني تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية، بمعنى استبعاد وتخفيض القيمة الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث غير سارة وعدم الاعتراف بزيادة القيمة الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث سارة إلا إذا توافر دليل على تحققها مثل طريقة السوق أو التكلفة أيهما أقل لتقييم المخزون السلعي.

أما النوع الثاني فهو التحفظ غير المشروط (unconditional conservatism) بمعنى استقلال التحفظ عن وقوع الأحداث. وينتج هذا التحفظ عند تسجيل وقياس الأصول من البداية بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتاجي ومن أمثلة تلك الممارسات المحاسبية المتحفظة: إهلاك الأصول طويلة الأجل بطريقة الإهلاك المعجل وبمعدلات تفوق معدل الإهلاك الاقتصادي لها واختيار طريقة الاعتراف الفوري بدلاً من الرسملة لمعالجة مصروفات البحوث والتطوير بحث يتم تحميلها كمصروفات على الربح المحاسبي بدلاً من رسملتها وإظهارها كأصل في قائمة المركز المالي (مليجي، ٢٠١٤).

٩/٨ - دراسة العلاقة بين الملكية والسيطرة العائلية ومستوي التحفظ

المحاسبي في القوائم المالية:

١/٩/٨ - علاقة التحفظ المحاسبي ونسبة الملكية العائلية:

يعتبر هيكل الملكية أحد العوامل الهامة المؤثرة على إختيار السياسات المحاسبية من قبل الإدارة وضمن حماية حقوق الأقلية من المساهمين، وتعتمد دراسة هذا الموضوع على تحليلات الوكالة وإختلاف

التحفظ المحاسبي وخاصية الثبات والإتساق حيث يؤدي إستخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم بضاعة آخر المدة في حالة تقييمها وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أو الأقل منهم إلى تقييمها على أساس التكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى.

- قد يؤدي إستخدام التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية. وبالتالي فإن إستخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يؤدي إلى إيرادات الشركة ومصروفاتها من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن حقيقتها، ومن ثم التأثير السلبى على قرارات مستخدمى تلك القوائم.

- إن المبالغة في التخفيض من قيمة الأصول والإيرادات وفي زيادة قيمة المصروفات والإلتزامات من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والإيرادات وعن المبالغة في تخفيض قيمة الإلتزامات والمصروفات، لأنه يترتب على مثل هذه التصرفات أن تلحق الضرر ببعض الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات.

- يستخدم المحاسبون مفهوم التحفظ المحاسبي في أحيان كثيرة لحماية أنفسهم من المساءلة، التي قد يتعرضون لها دون الإلتفات إلى ما إذا كان هذا الإجراء يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق الضرر بهم.

٨/٨ - أنواع التحفظ المحاسبي:

هناك نوعان من التحفظ، النوع الأول: وهو

التحفظ المشروط (Conditional conservatism - atism) هو تحفظ معتمدا على وقوع الأحداث، لذلك سمي بالتحفظ اللاحق. وهو تسريع الاعتراف

دراسة (Kubota & Takehara, 2013) إلى أن الشركات العائلية في اليابان تكون أكثر إلتزاما بتطبيق التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية عن الشركات الغير عائلية. وأن كلما زادت نسبة الملكية العائلية كلما زاد الاهتمام بالافصاح وبدرجة التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية، وذلك حتي تستطيع الحفاظ علي إستمرار تسجيل أسهم شركاتهم في البورصة. بالاضافة إلى أن الشركات العائلية تهتم أكثر باستدامة أعمالها، لذلك فهي تعمل علي الإلتزام بتطبيق السياسات المتحفظة وتقليل عدم تماثل المعلومات مع الأقلية من المساهمين و تحرص علي أن تفصح مبكرا عن الأخبار السيئة من أجل التحسين والاصلاح.

ومن ناحية أخرى؛ قد يكون لتركز الملكية في أيدي أفراد العائلة تأثير سلبي علي الأداء، خاصة إذا استخدمت العائلة سيطرتها علي كلا من الملكية والادارة وقامت باستغلال الأقلية من حملة الأسهم علي حساب كفاءة المنشأة ككل. فقد تستخدم العائلة بصفتها الأكثرية موقعها لاتخاذ قرارات تحقق مصالحها وتقلل من الحقوق المتبقية لبقية حملة الأسهم، فعلي سبيل المثال قد تقوم بتحويل الأصول إلى نفسها بأقل من أسعار السوق، أو الحصول علي قروض خاصة ورهن أصول المنشأة، أو المبالغة في التقرير عن الأرباح أو الأصول. وذلك كما توصلت دراسة (راجحة، ٢٠١٠) أن الملكية العائلية لها تأثير سلبي علي أداء المصارف في الأردن.

وتوصلت دراسة (المليجي، ٢٠١٠) الي أن تركز الملكية في أيدي أفراد العائلة المالكة قد يدفعها الي القيام ببعض الممارسات التي تحقق المصالح الذاتية للعائلة وتميرير الأعمال الخاصة بها علي حساب حقوق الأقلية. كما توصلت دراسة (المليجي، ٢٠١٠،

المصالح وتعارضها بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمنشأة. وقد استخدمت الدراسات البحثية عدة بدائل لقياس محددات هيكل الملكية، وسوف يقتصر هذا البحث علي دراسة الملكية العائلية فقط إتساقاً مع طبيعة المشكلة البحثية وهدف البحث.

في الشركات العائلية تتركز ملكية الشركة في أيدي أفراد العائلة المالكة، حيث تمتلك العائلة جزءا مرتفعاً من الملكية مما يجعلها في موقف قوي مقابل الأقلية من حملة الأسهم. كما أن العائلة المالكة غالباً ما تحكم سيطرتها أيضا علي الادارة في هذه الشركات (Villalonga and Amit, 2006). لذا فان العائلة المالكة قد تستفيد من تلك السيطرة في فرض الاستراتيجيات التي تحقق أهداف العائلة، حيث يكون لديها مجال أوسع للعمل بشكل نفعي واتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها.

ولقد اختلفت الدراسات حول تأثير تركز الملكية في أيدي أفراد العائلة في الشركات العائلية علي الأداء وعلي تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي. فمن ناحية؛ تري بعض الدراسات أن تركز الملكية في أيدي أفراد العائلة له تأثير إيجابي علي الأداء، حيث تعمل العائلة التي تتولى الإدارة على تحسين أداء الشركة حيث أن تأثير هذا الجهد سيعود عليها في النهاية. كما أظهرت دراسة (Chau and Gary, 2010) أن تزايد الملكية العائلية يؤدي إلى استخدام الإدارة لسياسات محاسبية متحفظة لتحقيق درجة عالية من الافصاح الاختياري. وأوضحت دراسة (عفيفي، ٢٠١١) أن تركز الملكية في أيدي أفراد العائلة تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية من خلال الرقابة الفعالة على كافة أنشطة الشركة وهو ما يساهم في تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الوكالة. وتوصلت

التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي تلزم الطرف القائم علي الإدارة بالالتزام بالمعالجات المحاسبية المتحفظة والتي من شأنها أن تساهم في تخفيض مشكلة تضارب المصالح والعمل علي تحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة.

ويرى الباحث أن التحفظ المحاسبي يعمل علي تقليل مشكلات الوكالة وتعارض المصالح بين الأطراف المختلفة، ويحد من إمكانية قيام الأكثرية باستغلال الأقلية من حملة الأسهم وممارسة السلوك النفعي من خلال المبالغة في التقرير عن الأرباح والأصول، وذلك من خلال استخدام السياسات المحاسبية غير المتحفظة، لذا يمكن صياغة الفرض الأول في صورة الفرض البديل وذلك علي النحو التالي:

H₀₁ : توجد علاقة إرتباط طردية معنوية بين الملكية العائلية ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٩/٨ - علاقة التحفظ المحاسبي بالسيطرة العائلية علي الإدارة:

تتحدد أبعاد سيطرة أفراد العائلة علي الشركة بعدد من المتغيرات كالانتساب للعائلة Family Affiliation ودخول العائلة في مجلس الإدارة والمنشأة. وأوضحت الدراسات السابقة (Isakov & Weisskopf, 2009, Amit & Villalonga 2006 أن مستوي الأداء في الشركات العائلية يكون أفضل عندما يشارك أفراد الأسرة بإيجابية في إدارة الشركة عن الشركات العائلية التي يكون أفراد الأسرة مجرد مستثمر فقط. فاقدمت الدراسة أن عندما يشارك أفراد العائلة في مجلس الإدارة إما في منصب الرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة أو كلاهما فانهم

حمدان وآخرون (٢٠١٣) إلى أن الملكية العائلية قد ينتج عنها طغيان علاقة القرابة على الإدارة ووجود مجاملات والتغاضي عن بعض التجاوزات وغياب الموضوعية في تحديد الصلاحيات وهو مما يضعف من جودة التقارير المالية. كما أظهرت بعض الدراسات أن الملكية العائلية قد تحد من جودة الإفصاح (HO and Wong 2013)، إذ إن سيطرة العائلة من خلال أعضاء في مجلس الإدارة وحملة الأسهم الأساسيين سيمكنها من الوصول مباشرة إلى المعلومات المالية وغير المالية للمنشأة، وكنتيجة سيكون لديهم حاجة أقل للإفصاح (Chau and Gary, 2010, P96). في حين توصلت دراسات أخرى (يوسف، ٢٠١٢) إلى عدم وجود تأثير للملكية العائلية على إختيار السياسات المحاسبية المتحفظة حيث لا تؤثر في وجود عدم تماثل بين الاعتراف بالأخبار السارة والاعتراف بالأخبار الغير السارة.

ونخلص مما سبق، أن تركيز الملكية في أيدي أفراد العائلة المالكة يعتبر أحد المبررات لاختيار سياسات محاسبية متحفظة وذلك حتي لا يكون مجال لممارسة السلوك النفعي علي حساب الأقلية من حملة الأسهم، ومن ثم تقليل مشكلات الوكالة وتعارض المصالح بين الأطراف المختلفة. ولعل ذلك ما أدى الي زيادة الأهتمام والتمسك بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي. وهو ما دفع بعض أدبيات الفكر المحاسبي (أبو الخير، ٢٠٠٨، Lai et al., Shuto and Takada, 2010, إلى التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي كأحد الأدوات الرقابية التي تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة من أجل الحفاظ على حقوق الأقلية من المساهمين، وذلك على اعتبار أن

H₀₂ : توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين سيطرة العائلة علي الشركة ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

٨ / ١٠ - العوامل المؤثرة علي مستوي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات العائلية:

٨ / ١٠ / ١ - علاقة التحفظ المحاسبي بحجم الشركة العائلية:

أظهرت الدراسات السابقة نتائج غير محددة تجاه العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة. فقد توصل (السهي، ٢٠٠٩) إلى عدم وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وحجم الشركة في المملكة العربية السعودية . وتوصلت دراسة (Geimechi & Khodabakhshi, 2015) أيضا إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة ودرجة التحفظ في التقارير المالية للشركات المقيدة في بورصة طهران. في حين توصلت دراسة (Khaddafi et.al., 2015) إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين حجم الشركة وسياسة التحفظ المحاسبي للشركة المقيدة بالبورصة في اندونيسيا.

بينما توصل (كساب، ٢٠١١) إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي يرتبط عكسيا مع حجم الشركة في المملكة العربية، حيث أن مستوى التحفظ المحاسبي ينخفض مع زيادة حجم الشركة والعكس بالعكس. وتوصلت دراسة (Hamdan et al., 2011) أيضا إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم الشركة ودرجة التحفظ في التقارير المالية للشركات المقيدة في بورصة الكويت، حيث وجدت أن الشركات الأصغر حجما أكثر تحفظا من

يضيفون قيمة للشركة ويقدمون أداءً أفضل بكثير من الأشخاص الخارجيين. وهذا دليل علي أن أفراد العائلة يكون لديهم معرفة كبيرة بشركاتهم والتي يُفتقد إليها الأشخاص الخارجيين، لذا فان أداء الشركة يكون أقل عندما يقتصر إسهامهم في الشركة على الملكية فقط. كذلك أوضحت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تلك المهارات ليست قاصرة على مؤسس الشركة فقط وإنما هي متوفرة كذلك في الشركات العائلية التي يديرها ورثة المؤسس.

وتوصلت دراسة (Kubota & Takehara, 2013) إلى أن الشركات العائلية التي يكون المدير التنفيذي فيها من العائلة تكون أكثر التزاما بتطبيق التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية عن الشركات العائلية الأخرى في اليابان. وتوصلت دراسة (Kamarudin, 2011) أيضا إلى أن الشركات العائلية التي يكون فيها رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من العائلة تكون أكثر تحفظا في تقريرها المالية عن الشركات العائلية الأخرى في ماليزيا. وعلي العكس، توصلت دراسة (Chen et al., 2009) إلى أن الشركات التي يكون فيها الرئيس التنفيذي من العائلة تكون أقل تحفظا في تقريرها المالية عن الشركات التي لا يكون فيها المدير التنفيذي من العائلة، وأوضحت أنه عندما يكون المدير التنفيذي من العائلة فانه لا يرغب في أن يخضع لإشراف الغير. لذا يري الباحث أن الشركات العائلية التي يخضع مجلس إدارتها لسيطرة أفراد العائلة سواء في منصب رئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي تكون أكثر تحفظا عن غيرها. ومن هنا يمكن إشتقاق الفرض الثاني في صورة الفرض البديل وذلك علي النحو التالي:

أخري، توصلت دراسة (حمدان ب، ٢٠١٢) إلى أن لعامل المديونية ليس له أثر على مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات الأردنية.

وتري الباحثة أن الفرض الأكثر قبولا والذي يمكن اختباره في هذا الشأن هو أن تكون هناك علاقة إرتباط طردية بين المديونية ودرجة التحفظ في التقارير المالية للشركات، ومن ثم يمكن صياغة الفرض الرابع في صورة الفرض البديل كما يلي:

H₀₄ : توجد علاقة إرتباط طردية معنوية بين المديونية ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.
٢٠١٠/٨ - ٣ - علاقة التحفظ المحاسبي بربحية الشركة العائلية:

ولقد قامت دراسة (Kao & Sie, 2016) بتأثير خصائص الشركة على الأزمات المالية وعلي سياسة التحفظ المحاسبي للشركة. ولقد إفتترضت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين كل من ربحية الشركة مقاسة بالعائد علي الأصول وبين التحفظ المحاسبي، ولكن علي العكس توصلت الدراسة إلي وجود علاقة عكسية بين العائد علي الأصول وبين التحفظ المحاسبي ولكنها علاقة ضعيفة وغير معنوية إحصائيا. وتتفق الباحثة مع دراسة (Ismael, 2013) في أن الشركات الأكثر ربحية والأعلي في فرص النمو تتمتع بموقف مالي قوي وسليم وأكثر التزاما بشروط المديونية. وتري الباحثة أن الفرض الأكثر قبولا والذي يمكن اختباره في هذا الشأن هو أن تكون هناك علاقة إرتباط طردية بين ربحية الشركة ودرجة التحفظ في التقارير المالية للشركات، ومن ثم يمكن صياغة الفرض الخامس في صورة الفرض البديل كما يلي:

الشركات الأكبر حجما. كذلك، توصلت دراسة (حمدان، ٢٠١٢) إلي أن لعامل الحجم أثر في مستوى التحفظ المحاسبي؛ إذ تبين أن الشركات صغيرة الحجم هي أكثر تحفظا في سياساتها المحاسبية من الشركات كبيرة الحجم في الأردن. لذا يمكن صياغة الفرض الثالث في صورة الفرض البديل وذلك علي النحو التالي:

H₀₃ : توجد علاقة إرتباط طردية معنوية بين حجم الشركة ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.
٢٠١٠/٨ - ٢ - علاقة التحفظ المحاسبي بمديونية الشركة العائلية:

أختلفت نتائج الدراسات السابقة تجاه العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي ومديونية الشركات. فقد توصل (السهي، ٢٠٠٩) إلى وجود علاقة عكسية بين كلا من مستوى التحفظ المحاسبي ومديونية الشركات في المملكة العربية السعودية. وتوصلت دراسة (Geimechi & Khodabakhshi, 2015) أيضا إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين مستوى مديونية الشركة ودرجة التحفظ في التقارير المالية للشركات المقيدة في بورصة طهران. كذلك، توصلت دراسة (Hamdan et al., 2011) إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين مستوى مديونية الشركة ودرجة التحفظ في التقارير المالية للشركات المقيدة في بورصة الكويت. بمعنى أن مستوى التحفظ المحاسبي يكون أعلي في الشركات ذات المديونية المنخفضة عنه في الشركات ذات المديونية المرتفعة.

بينما توصل (كساب، ٢٠١١) إلى العكس من ذلك تماما من أن مستوى التحفظ المحاسبي يزيد مع زيادة نسبة المديونية داخل الشركة. ومن ناحية

H₀₅: توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين ربحية الشركة ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

أما بالنسبة لوجود اختلاف في مستوي التحفظ المحاسبي بين كلا من الشركات العائلية والشركات الغير عائلية في تقريرها المالية، فلقد توصلت دراسة (Kubota & Takehara, 2013) إلى أن الشركات العائلية في اليابان تكون أكثر التزاما بتطبيق التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية عن الشركات غير العائلية. كذلك، توصلت دراسة (Kamarudin, 2011) إلى أن كلا من الشركات العائلية والشركات غير العائلية تتمسك بتطبيق التحفظ المحاسبي في تقريرها المالية في ماليزيا، ولكن الشركات المملوكة للدولة تكون أقل تحفظا. وأوضحت الدراسة إلى أنه لا يوجد إختلاف بين الشركات العائلية والشركات الغير عائلية في مستوي التحفظ المحاسبي في تقريرها المالية. لذا يمكن إشتقاق الفرض السادس في صورة الفرض البديل كما يلي:

H₀₆: توجد فروق معنوية بين مستوي التحفظ في الشركات العائلية مقارنة بالشركات الغير عائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

٨ / ١١ - الدراسة التطبيقية وإختبار فروض البحث:

يتناول هذا الجزء من البحث إجراء الدراسة التطبيقية بهدف إختبار فروض البحث بإستخدام البيانات المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية وذلك لتحديد العلاقة بين مستوي التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية ومقارنتها بالشركات الغير عائلية المقيدة في البورصة المصرية، وعلي

ضوء ذلك سوف يتناول هذا الجزء مجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة وإجراءات الدراسة التطبيقية علي النحو التالي:

٨ / ١١ - مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية في عام ٢٠١٥ وتبلغ ٢١٢ شركة مقسمة إلي ١٧ قطاع وذلك وفقا لما تم حصره من موقع البورصة المصرية. وقد تم تحديد العينة لأغراض الدراسة وفقا للمحددات التالية:

- توافر القوائم والتقارير المالية السنوية ونموذج تقرير الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل الملكية لشركات عينة الدراسة والخاصة لعام ٢٠١٥ والذي يمثل فترة الدراسة.

- تم إستبعاد المؤسسات المالية والتي تشمل البنوك، وشركات التأمين، وشركات الخدمات المالية وذلك نظرا لإختلاف طبيعة ومجالات عمل هذه الشركات بالإضافة إلي إختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها.

- إستبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملية أجنبية بحيث تكون القوائم المالية لكل شركات العينة معدة بالعملة المصرية.

وبعد تطبيق هذه الشروط السابقة، فإن عينة الدراسة مكونة من ٨٠ شركة منها ٤٠ شركة عائلية و ٤٠ شركة غير عائلية من الشركات الغير مالية موزعة على خمسة عشر قطاع. ويبين الجدول رقم (١) القطاعات التي تنتمي إليها الشركات الممثلة للعينة النهائية للدراسة، وعدد الشركات في كل قطاع،

جدول (١): توزيع شركات العينة وفقا للقطاعات

عدد الشركات غير العائلية	عدد الشركات العائلية	القطاع
١	-	١. قطاع المرافق
-	١	٢. قطاع الاعلام
٤	٣	٣. قطاع التشييد ومواد البناء
١٢	٦	٤. قطاع الاغذية والمشروبات
-	٢	٥. قطاع الموارد الاساسية
-	٣	٦. قطاع المنتجات المنزلية والشخصية
٧	٧	٧. قطاع العقارات
-	٣	٨. قطاع التكنولوجيا
٣	٣	٩. قطاع الكيماويات
٣	٥	١٠. قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
٥	١	١١. قطاع الرعاية الصحية والادوية
١	٢	١٢. قطاع السياحة والترفيه
٢	٢	١٣. قطاع الاتصالات
١	١	١٤. قطاع موزعون وتجار تجزئة
١	١	١٥. قطاع الغاز والبتروول
٤٠	٤٠	الاجمالي

نماذج الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين والتي تصدرها الشركات التزاما بالمادة رقم (١٨) من قواعد القيد أو الشطب في البورصة المصرية والمعدلة بتاريخ ٢٠١١/٥/١٠ والتي تتطلب من الشركات المقيدة في البورصة أن تصدر نموذج إفصاح يتضمن الإفصاح عن هيكل المساهمين (المساهمين الذين يملكون ٥% فأكثر)، ومساهمات أعضاء مجلس الإدارة، وهيكل المساهمين الإجمالي موضحا به الأسهم حرة التداول وتفصيل أسهم الخزينة لدى الشركة بالإضافة للتغيرات في مجلس إدارة الشركة وأخر تشكيل لمجلس إدارة الشركة.

٨ / ٢/١١ - أساليب ومصادر الحصول على البيانات:

تم الحصول على القوائم والتقارير المالية السنوية لأسهم الشركات الموجودة في عينة الدراسة من خلال مواقع الشركات الإلكترونية أو عبر موقع البورصة المصرية أو من خلال الشركات المتخصصة في نشر المعلومات المالية للشركات المقيدة في البورصة أو من خلال الموقع الإلكتروني <http://www.mubasher.com> .
وبالنسبة للبيانات المتعلقة بهيكل الملكية ومجلس الإدارة فقد تم الحصول عليهم من خلال

نموذج الانحدار في التوصل إلي (R^2) معامل التحديد والذي يوضح درجة تفسير المتغيرات المستقلة ككل للتغير في المتغير التابع.

خ- إختبار **t لعينتين مستقلتين** t-test for Independent Samples: يستخدم هذا الإختبار لمقارنة متوسطي مجموعتين من مجموعتين من البيانات المستقلة، لمعرفة ما إذا كان الفرق بينهما فرقاً حقيقياً أم غير حقيقي، ويتم تطبيق هذا الإختبار لدراسة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين متوسط درجة التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية مقارنة بالشركات الغير عائلية.

٨ / ١١ / ٤ - متغيرات ونموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وفروضه وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، فإنه سوف يتم صياغة نموذج الإنحدار المتعدد لقياس أثر كلا من الملكية والسيطرة العائلية و بعض الخصائص التشغيلية الأخرى للشركة كمتغيرات مستقلة علي سياسة التحفظ المحاسبي للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية كمتغير تابع، وبناءا عليه يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

نموذج الدراسة:

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{FAMOW}_{i,t} + \beta_2 \text{FAM Control}_{i,t} + \beta_3 \text{Size}_{i,t} + \beta_4 \text{Debt Ratio}_{i,t} + \beta_5 \text{MTB}_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

أكثر المقاييس إستخداماً فضلاً عن توافر البيانات المطلوبة. وتقاس القيمة السوقية لحق الملكية للشركة بعدد الأسهم المتداولة مضروباً في السعر السوقي للسهم وهو سعر الإقفال في نهاية الفترة المحاسبية، ويدل إرتفاع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة على زيادة درجة التحفظ المحاسبي. ويتم في هذا

٨ / ١١ / ٣- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل ومعالجة البيانات:

بعد الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية ولتحقيق الهدف منها وإختبار فروض البحث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات التي تم جمعها:

أ- **معامل الارتباط لبيرسون** (Coefficient Pearson Correlation): تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون لتوضيح درجة الارتباط واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بالإضافة إلى إختبار مدى وجود علاقة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة وبعضها.

ب- **تحليل الانحدار الخطي البسيط** (Simple Linear Regression): تم إستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد مدى تفسير كل متغير من المتغيرات المستقلة بصورة فردية للتغير في المتغير التابع من خلال إيجاد (R^2) معامل التحديد.

ج- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد** (Multiple Linear Regression): تم إستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لإختبار مدى صحة الفروض ومدى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة ككل والمتغير التابع حيث يساعد

أ- المتغير التابع:

التحفظ المحاسبي (CONS): يعبر هذا المتغير عن التحفظ المحاسبي مقاساً باستخدام نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحق الملكية وذلك كما في دراسة (Beaver and Ryan, 2000، 2014، خضر) ويعد هذا المقياس من

- **مديونية الشركة:** تستخدم هذه الدراسة نسبة إجمالي الديون قصيرة الاجل وطويلة الاجل إلى إجمالي الاصول لحساب الرفع المالي للشركة (الحناوي & عبد الفتاح، ٢٠١٥).

٥/١١/٨ - نتائج الدراسة التطبيقية:

يستعرض هذا القسم نتائج الدراسة التطبيقية من خلال عرض توصيف متغيرات الدراسة ونتائج إختبار الارتباط ونتائج تحليل الانحدار الخطي وأخيرا نتائج إختبار t لعينتين مستقلتين. كما يلي:

١-٥/١١/٨ - الخصائص الإحصائية لعينة

الدراسة:

يعرض الجدول رقم (٢-١) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث يتضمن الحد الأدنى، الحد الأقصى، المتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري وعدد المشاهدات لكل متغير. بينما يوضح الجدول رقم (٢-٢) عدد ونسبة الشركات العائلية التي يكون رئيس مجلس إدارتها من العائلة المالكة. ويوضح الجدول رقم (٢-٣) عدد ونسبة الشركات العائلية التي يكون العضو التنفيذي لها من العائلة المالكة. ويوضح الجدول رقم (٣) معامل إرتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة ودرجة الارتباط بين المتغيرات وبعضها.

قامت الباحثة باستخدام معامل الارتباط لبيرسون لتوضيح درجة الارتباط وإتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من ناحية وبين المتغيرات المستقلة وبعضها من ناحية أخرى. ويوضح الجدول (٣) نتيجة مصفوفة الارتباط لبيرسون بين سياسة التحفظ المحاسبي والسيطرة العائلية وبعض الخصائص الأخرى للشركات العائلية، وقد تم التوصل الي النتائج التالية:

البحث قياس التحفظ علي أساس نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية، كما يلي:

MTB = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

ثانيا: المتغيرات المستقلة:

- **الملكية العائلية FAMOW:** نسبة الملكية التي ترجع إلى عائلة واحدة.

- **السيطرة العائلية FAM Control:** وتقاس سيطرة العائلة علي الشركة بأن يكون رئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي من أفراد العائلة، لذا فسوف يتم قياس السيطرة العائلية عن طريق اثنين من المتغيرات الوهمية، كما يلي (Combs et al., 2010, Villalonga and Amit, 2006, Colarossi et al., 2008)

- **رئيس مجلس الإدارة من العائلة المالكة FAM Chairman:** هو متغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة ١ إذا كان رئيس مجلس الإدارة من العائلة المالكة، ويأخذ القيمة صفر إذا كان غير ذلك.

- **المدير التنفيذي من العائلة المالكة FAM CEO:** هو متغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة ١ إذا كان المدير التنفيذي من العائلة المالكة، ويأخذ القيمة صفر إذا كان غير ذلك.

- **ربحية الشركة:** تستخدم هذه الدراسة أكثر من مقياس لقياس ربحية الشركة مثل العائد على الأصول (الحناوي & عبد الفتاح، ٢٠١٥).

- **حجم الشركة:** يتم الإعتماد في هذا البحث علي اللوغاريتيم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة لقياس حجم الشركة (أبوعلي وأخرون، ٢٠١١).

- ١- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين نسبة الملكية العائلية ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -٠.٧٦. مستوى معنوية ٠.٦٤٢. مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة عكسية ولكنها غير معنوية عند مستوى ثقة ٩٠%. أي أن العلاقة بين نسبة الملكية العائلية والتحفظ المحاسبي علاقة عكسية ولكنها غير معنوية عند مستوى ثقة ٩٠%.
- ٢- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين الشركات العائلية التي يكون رئيس مجلس إدارتها من العائلة المالكة وبين مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠.٤٥٧. بمستوى معنوية ٠.٠٠٣. مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية أي أن مستوى التحفظ المحاسبي يزداد في الشركات العائلية التي يكون رئيس مجلس إدارتها من العائلة المالكة. وتعتبر هذه العلاقة معنوية عند مستوى ثقة ٩٩%.
- ٣- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين الشركات العائلية التي يكون العضو التنفيذي فيها من العائلة المالكة وبين مستوى التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠.٢٨٥. بمستوى معنوية ٠.٠٧٥. مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية معنوية عند مستوى ثقة ٩٠%. أي أن مستوى التحفظ المحاسبي يزداد في الشركات العائلية التي يكون العضو التنفيذي من العائلة المالكة.
- ٤- أظهرت النتائج عدم معنوية العلاقة بين حجم الشركات ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠.١٤٦. بمستوى معنوية ٠.٣٦٩. مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة غير معنوية عند مستوى ثقة ٩٠%. أي أن العلاقة بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبي علاقة طردية غير معنوية في الشركات العائلية عند مستوى ثقة ٩٠%.
- ٥- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين مستوى المديونية ودرجة التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠.٢٩٨. بمستوى معنوية ٠.٠٦٢. مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية معنوية عند مستوى ثقة ٩٠%. أي أن العلاقة بين مستوى المديونية والتحفظ المحاسبي في الشركات العائلية علاقة طردية معنوية عند مستوى ثقة ٩٠%.
- ٦- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين ربحية الشركة ودرجة التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠.٧٣٢. بمستوى معنوية ٠.٠٠٠. مما يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية معنوية عند مستوى ثقة ٩٠%. أي أن العلاقة بين ربحية الشركة والتحفظ المحاسبي في الشركات العائلية علاقة طردية معنوية عند مستوى ثقة ٩٠%.

مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية كمتغير تابع، وخمسة متغيرات مستقلة هي نسبة الملكية والسيطرة العائلية علي الشركة وحجم وربحية ومستوي المديونية للشركة العائلة، وذلك لمعرفة تأثير كل متغير من عدمه على المتغير التابع وحجم هذا التأثير. وأظهرت النتائج معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة إختبار F (12.665) وبلغت معنوية نموذج الانحدار (0.000) مما يشير إلي معنوية النموذج إحصائيا عند مستوي معنوية أقل من 0.1. وبلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.651) وبلغت قيمة معامل التحديد المصحح (0.599) مما يعني أن قدرة المتغيرات المستقلة علي شرح وتفسير التغير الكلي في قيم المتغير التابع تبلغ 59.9% ويرجع الباقي إلي الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج. وهذا يعني أن النموذج يفسر 60% تقريبا من التغير في درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، كما هو موضح في الجدول (4).

من أجل إختبار الفرض الأول: وهو توجد علاقة إرتباط طردية معنوية بين نسبة الملكية العائلية ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. توصلت النتائج إلي وجود علاقة عكسية غير معنوية بين نسبة الملكية العائلية ودرجة التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، حيث يظهر معامل الانحدار B بإشارة سالبة وقيمتها 3-0.127 وتبلغ قيمة ال p-value (0.393). مما يعني أن هذه العلاقة غير معنوية إحصائيا عند

ونخلص مما سبق، أن مصفوفة الارتباط تظهر وجود ارتباط طردي معنوي بين كلا من الشركات العائلية التي يكون فيها سيطرة لأفراد العائلة المالكة في مجلس إدارتها سواء في منصب رئيس مجلس الادارة أو المدير التنفيذي ومستوي المديونية والعائد علي الاصول وبين درجة التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية.

٢/٥/١١/٨- إختبار التداخل الخطي

: Multicollinarity

إن قوة النموذج الخطي العام General Linear Model تعتمد أساسا على افتراض إستقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة. وإذا لم يتحقق هذا الشرط فان النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح قابل للتطبيق. ويتضح من مصفوفة الارتباط لبيرسون جدول رقم (3) أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد بين اثنين من المتغيرات المستقلة هما أن يكون رئيس مجلس إدارة الشركة والمدير التنفيذي من العائلة. لذا سوف تستخدم الباحثة أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة السابقة بصورة منفردة وذلك كما يظهر في الجدول (4). كما سوف تستخدم الباحثة أسلوب الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة ولكن بعد إستبعاد أن يكون المدير التنفيذي من العائلة، وذلك كما يظهر في الجدول (5).

٣/٥/١١/٨- تحليل نتائج الإندار الخطي

المتعدد وإختبارات الفروض (Multiple Regression)

قام الباحث باستخدام تحليل الإندار الخطي المتعدد لمعرفة إتجاه العلاقة ومدى التأثير بين

المالية للشركات العائلية، حيث ظهر معامل الانحدار B بإشارة سالبة بلغت قيمتها -0.075 ، وتبلغ قيمة ال p -value (0.918) مما يعني أن هذه العلاقة غير معنوية احصائيا عند مستوى ثقة 90% ، كما هو موضح في الجدول رقم (٤). وبالتالي تم رفض الفرض الثالث حيث لا توجد علاقة معنوية بين حجم الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

اختبار الفرض الرابع: وهو توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين مستوي المديونية ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين مستوي المديونية ودرجة التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية، حيث ظهر معامل الانحدار B بإشارة موجبة بلغت قيمتها 0.721 ، وتبلغ قيمة ال p -value (0.053) مما يعني أن هذه العلاقة معنوية احصائيا عند مستوى ثقة 90% ، كما هو موضح في الجدول رقم (٤). وبالتالي يتم قبول الفرض الرابع وهو توجد علاقة طردية معنوية بين مستوي المديونية في الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

اختبار الفرض الخامس: وهو توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين ربحية الشركة ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين ربحية الشركة ودرجة التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية، حيث ظهر معامل الانحدار

مستوى ثقة 90% ، كما هو موضح في الجدول رقم (٤). وبالتالي تم رفض الفرض الأول حيث لا توجد علاقة معنوية بين نسبة الملكية العائلية ومستوي التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية.

● إختبار الفرض الثاني: وهو توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين السيطرة العائلية علي الشركة ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين السيطرة العائلية متمثلة في أن يكون رئيس مجلس الإدارة من العائلة ودرجة التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية، حيث يظهر معامل الانحدار B بإشارة سالبة وقيمتها 6.975 وهذه العلاقة معنوية عند مستوى ثقة 90% حيث تبلغ قيمة P Value (0.022) كما هو موضح في الجدول رقم (٤). لذا فان التحفظ المحاسبي يزداد عندما يكون رئيس مجلس الادارة من العائلة المالكة في الشركات العائلية. وبناءا عليه يتم قبول الفرض الثاني وهو توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين السيطرة العائلية متمثلة في أن يكون رئيس مجلس الإدارة من العائلة ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

● اختبار الفرض الثالث: وهو توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين حجم الشركة ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ولكنها غير معنوية بين حجم الشركة ودرجة التحفظ في التقارير

في الشركات العائلية والشركات الغير عائلية عند مستوى معنوية أقل من (٠,١).

لذا يتضح لنا بناء على ما سبق صحة الفرض السادس وهو وجود فروق معنوية بين التحفظ المحاسبي بين الشركات العائلية والشركات الغير عائلية، حيث يؤكد الجدول رقم (٥) أن الشركات أقل من الشركات الغير عائلية في درجة التحفظ المحاسبي، وأن والشركات الغير عائلية هي الأكثر تمسكاً والتزاماً بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي مقارنة بالشركات العائلية.

١٢/٨ - النتائج والتوصيات ومجالات

البحث المقترحة:

٨ / ١٢/١ - نتائج البحث:

في ضوء ما سبق، إنتهي البحث إلي النتائج التالية:

- لا توجد علاقة إرتباط طردية معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٠% بين نسبة الملكية العائلية ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية.

- توجد علاقة إرتباط طردية معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٠% بين السيطرة العائلية متمثلة في أن يكون رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي من العائلة المالكة وبين مستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية.

- لا توجد علاقة إرتباط طردية معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٠% بين حجم الشركة ومستوي التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية.

- توجد علاقة إرتباط طردية معنوية إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٠% بين المديونية ومستوي التحفظ

B بإشارة موجبة بلغت قيمتها ١٩.٨٣٥، وتبلغ قيمة ال p-value (٠.000) مما يعني أن هذه العلاقة معنوية احصائياً عند مستوى ثقة ٩٩%، كما هو موضح في الجدول رقم (٤). وبالتالي تم قبول الفرض الخامس وهو **توجد علاقة طردية معنوية بين ربحية الشركة ومستوي الحفظ المحاسبي في الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية.**

نتائج إختبار t لعينتين مستقلتين t-test for Independent Samples :

يوضح الجدول رقم (٥) ورقم (٦) نتائج إختبار t لعينتين مستقلتين، حيث تم حساب مستوى معنوية إختبار t على أساس مستوى معنوية أقل من (٠,١) للدلالة على معنوية الفروق بين درجة التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية بالمقارنة مع الشركات الغير عائلية وذلك من أجل إختبار الفرض السادس وهو:

• إختبار الفرض السادس: وهو توجد فروق معنوية بين مستوي التحفظ في الشركات العائلية مقارنة بالشركات الغير عائلية المقيدة بالبورصة المصرية.

يتضح من الجدول رقم (٥) أن درجة التحفظ المحاسبي للشركات العائلية ٧٠٥٩. بانحراف معياري ٨.٢٧٩٢٥، بينما بلغ المتوسط الحسابي لدرجة التحفظ المحاسبي للشركات الغير عائلية ١١٨.٢٣٦٧ بانحراف معياري ٤٠٨.٧٠٩٠٢، وهو مؤشر قوي على زيادة درجة التحفظ المحاسبي في الشركات الغير عائلية عن الشركات العائلية.

ويتضح من الجدول رقم (٦) وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجة التحفظ المحاسبي

- ضرورة إهتمام المراجعين بمراجعة أثار التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات التي يقومون بمراجعتها، علي عملية المراجعة ككل.
- توصي الباحثة المنظمات المهنية بالمحافظة علي إبقاء التحفظ المحاسبي وعدم إستبعاده من الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية نظرا لما يقدمه من منافع إقتصادية عديدة وللحفاظ على ثروة كل من المساهمين والدائنين.

- ٣/١٢/٨. مجالات البحث المقترحة:

من نتائج البحث التي تم التوصل إليها وتوصيات البحث يمكن اقتراح البحوث التالية:
- دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والحد من مخاطر الإفلاس وترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات العائلية.
- دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح في الشركات العائلية دراسة مقارنة مع الشركات غير العائلية.
- دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركات العائلية دراسة مقارنة مع الشركات غير العائلية.

في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية.
- توجد علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٠% بين ربحية الشركة و مستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية.
- توجد فروق معنوية إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٠% بين مستوى التحفظ في الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية، حيث أن مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات غير العائلية أعلى منه في الشركات العائلية.

- ٢/١٢/٨. التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة توصي الباحثة بما يلي:
- حث الشركات على تطبيق الطرق والسياسات المتحفظة في إطار معايير المحاسبة المصرية للمحافظة على قيمتها وبخاصة في ظل الهزات المتكررة التي يمر بها سوق الأوراق المالية المصري.
- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بتفعيل الرقابة على عملية التقرير المالي وإلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ وضمان مستويات معقولة من التحفظ في التقارير المالية حتي تزيد من موثوقية المعلومات المعروضة والمتاحة لكافة مستخدمي القوائم المالية.

الملاحق

(٢)- توصيف متغيرات الدراسة

جدول (١-٢) الاحصاء الوصفي Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
MTB	40	-43.06	15.43	.7059	8.27925
FAM OWN	40	.01	.86	.4588	.23903
SIZE	40	5.74	10.78	7.9898	1.20176
DEBT RATIO	40	-1.38	13.67	1.2824	2.43886
ROA	40	-1.24	.67	.0257	.26528
Valid N (listwise)	40				

جدول (٢-٢) تكرار رئيس مجلس الادارة من العائلة Frequency of FAM Chairman

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	4	10.0	10.0	10.0
1.00	36	90.0	90.0	100.0
Total	40	100.0	100.0	

جدول (٣-٢) تكرار العضو التنفيذي من العائلة Frequency of FAM CEO

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	11	27.5	27.5	27.5
1.00	29	72.5	72.5	100.0
Total	40	100.0	100.0	

جدول (٣) مصفوفة الارتباط لبيرسون بين سياسة التحفظ المحاسبي والسيطرة العائلية

وبعض الخصائص الأخرى للشركات العائلية

		MTB	FAM OW	FAM Chairmen	FAM CEO	SIZE	DEBT RATIO	ROA
MTB	Pearson Correlation	1	-.076	.457**	.285	.146	.298	.732**
	Sig. (2-tailed)		.642	.003	.075	.369	.062	.000
	N	40	40	40	40	40	40	40
FAM OW	Pearson Correlation	-.076	1	.069	.057	.030	.203	-.072
	Sig. (2-tailed)	.642		.674	.726	.854	.209	.658
	N	40	40	40	40	40	40	40
FAM Chairmen	Pearson Correlation	.457**	.069	1	.541**	.062	.157	.274
	Sig. (2-tailed)	.003	.674		.000	.704	.333	.087
	N	40	40	40	40	40	40	40

FAM CEO	Pearson Correlation	.285	.057	.541**	1	.114	.163	.194
	Sig. (2-tailed)	.075	.726	.000		.485	.316	.231
	N	40	40	40	40	40	40	40
SIZE	Pearson Correlation	.146	.030	.062	.114	1	.145	.178
	Sig. (2-tailed)	.369	.854	.704	.485		.372	.273
	N	40	40	40	40	40	40	40
DEBT RATIO	Pearson Correlation	.298	.203	.157	.163	.145	1	.102
	Sig. (2-tailed)	.062	.209	.333	.316	.372		.531
	N	40	40	40	40	40	40	40
ROA	Pearson Correlation	.732**	-.072	.274	.194	.178	.102	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.658	.087	.231	.273	.531	
	N	40	40	40	40	40	40	40

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

جدول (٤) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين سياسة التحفظ المحاسبي والسيطرة العائلية

وبعض الخصائص الأخرى للشركات العائلية

$$MTB_{i,t} = \beta FAMOW_{i,t} + \beta FAM\ Chairman_{i,t} + \beta Size_{i,t} + \beta Debt\ Ratio_{i,t} + \beta ROA_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

Variable	Coef	t-Statist.	Prob	R2	Adjusted R2	F-statist	Prob (F-statist)
FAM OW	-3.127	-866	.393	.651	.599	12.665	.000
FAM Chairman	6.975	2.401	.022				
Size	-.075	-.104	.918				
Debt Ratio	.721	2.007	.053				
ROA	19.835	5.903	.000				

جدول (٥) قياس قيمة المتوسط والانحراف المعياري لدرجة التحفظ المحاسبي حسب نوع الشركة

CODE	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
MTB Family Firms	40	.7059	8.27925	1.30906
Non-Family Firms	40	118.2367	408.70902	64.62257

جدول (٦) اختبار t لقياس معنوية الفروق بين درجة التحفظ المحاسبي بين الشركات العائلية والشركات الغير عائلية

Independent Samples Test									
	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
	F	Sig.	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
								Lower	Upper
Equal variances assumed	13.310	.000	-1.818	78	.073	-117.53078	64.63583	-246.21083	11.14927
MTB Equal variances not assumed			-1.818	39.032	.077	-117.53078	64.63583	-248.26566	13.20409

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أبو الخير، مدثر طه، ٢٠٠٨، "المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية" المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.
- أبو الفخر، طارق ٢٠٠٥ الشركات العائلية في دبي تعريفها- بنيتها-أدائها. ملتقى الشركات العائلية في العالم العربي: إدارة الأزمات فى الشركات العائلية ٧٧-١٠٢.
- أبو بكر مصطفى، "المقومات التنظيمية والإدارية لنجاح المنشآت العائلية"، ملتقى الشركات العائلية في العالم العربي "الواقع وآفاق التطوير"، جدة السعودية، ١٥-١٦ يناير ٢٠٠٢، منقول عن www.arado.org
- اقبال عمر، القضاء مؤمن، ٢٠١٤، أثر الأزمات المالية علي دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة
- في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم المحاسبة، المجلد ٢٨، العدد ٤.
- البورصة المصرية، ٢٠٠٧، "تقرير البورصة السنوي، ٢٠٠٧" egx.com.eg/getdoc/a7d2b0c3-edd0.../Annual-Report-2007_ar.aspx
- الحناوي، صالح، السيدة عبدالفتاح، ٢٠١٥ أساسيات الإدارة المالية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
- الخطيب خالد، ٢٠٠٩، تأثير مبادئ الحوكمة على الشركات العائلية، مؤتمر منظمات الأعمال: التحديات العلمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، مايو ٢٠٠٩.
- الديب، أحمد محمد عبد العزيز، ٢٠١٢، درجة التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية فى ظل معايير

- المحاسبة المصرية، دراسة نظرية ميدانية، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا، ص: ١- ١٤٠.
- الرشيدى، ممدوح صادق محمد ٢٠١١، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة جامعة سوهاج، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثانى، ص ص ١-٥٠.
- السهلي، محمد سلطان، ٢٠٠٩، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، مجلد ١٦. عدد ١. ص ص: ٧-٢٥.
- الفاضلي حسين ، وحمدان مأمون ، ٢٠٠٤، نظرية المحاسبة ، منشورات جامعة دمشق منقول عن يوسف علي، ٢٠١٢، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة فى تحفظ التقارير المالية: دراسة تطبيقية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٨- العدد الأول.
- حمدان، علام محمد موسى، ٢٠١٢، العوامل المؤثرة فى درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية : دليل من الأردن، **المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال**، المجلد ٨، العدد الأول، ص ٢٢-٤١.
- حمدان، علام محمد موسى ب، ٢٠١٢، أثر التحفظ المحاسبي فى تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، **مجلة العلوم الإدارية**، جامعة البحرين، المجلد ٣٨، العدد (٢)، ص ص ٤١٥
- حمدان، علام محمد، السرطاوى، محمد عبد المطلب، جبر ، رائد جميل ، ٢٠١٣، أثر حوكمة الشركات على الأذى المالي، والتشغلي وأثر الأسهم فى سوق الكويت للأوراق المالية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، المجلد العشرون ، العدد الثانى، ص ص ٢٥٥- ٣٠٢.
- خضر، هنا عبد الحميد، ٢٠١٤، "أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية: دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة فى البورصة المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.
- خليل، عبد الفتاح أحمد على، ٢٠٠٣، التأصيل العلمى لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي فى ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، **مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة القاهرة فرع بني سويف**، العدد الثانى، ص ص: ٧٢٩-٧٦٧.
- جنيدى، محمد سعيد محمد، ٢٠٠٤، أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح- دراسة تحليلية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص ص: ٥٧-٩٥.
- راجحة ، خالد صبحى ، ٢٠١٠، أثر هيكل الملكية والملكية العائلية على أدأ المصارف الأردنية ، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، العدد السابع والسبعون ، التاسعة والأربعون، ص ص ٣٦١-٣٨٧.
- سعد الدين، ايمان ٢٠١٤ " تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة"، **مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، جامعة بني**

- سوييف ، المجلد الثاني العدد الأول يونيو ٢٠١٤، ص ص: ٢٩٩-٣٤٢.
- سلامة، صلاح حسن علي، ٢٠١٢. نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس. مجلد ١٢. عدد ٤، ص ص: ٦٣٣، ٥٢٧.
- سلطان، ميادة، ٢٠١٥، "العوامل الأكثر تأثيراً في تحديد حجم منشأة مراقب حسابات الشركات العائلية في مصر: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة- قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
- كانو خالد، ١٩٩٥، "الشركات العائلية والطريق إلى البقاء، برنامج الندوة الاقتصادية، الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية منقول عن الفراء ماجد محمد، ٢٠٠٥، "تقييم الممارسات الإدارية لدى المنشآت العائلية في قطاع غزة: دراسة تطبيقية"، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، عدد الأول.
- كساب، ياسر السيد، ٢٠١١، العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة-جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ٢٩٧-٣٣٠.
- عبد الحميد طلعت، "سمات وأبعاد النشاط التسويقي في الشركات العائلية في العالم العربي"، ملتقى الشركات العائلية في العالم العربي "الواقع وآفاق التطوير"، جدة السعودية، ١٥-١٦ يناير ٢٠٠٢، منقول عن www.arado.org
- عبد المجيد محمد، "البعد التنظيمي في الشركات العائلية"، ملتقى الشركات العائلية في العالم العربي "الواقع وآفاق التطوير"، جدة السعودية، ١٥-١٦ يناير ٢٠٠٢، منقول عن www.arado.org.
- عبدالمجيد، حميده، ٢٠١٣، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية شركات التأمين السعودية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، جامعة بني سويف، كلية التجارة، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص: ١٣٩-١٧٤.
- عمرو علاء الدين زيدان، ٢٠٠٥، مراحل ومعوقات نمو الشركات الصناعية العائلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص ص: ١-٢٧٠.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح، ٢٠١١، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح- دراسة اختبارية في البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١٦٠-١٧٠.
- مليجي، مجدى مليجي عبد الحكيم، ٢٠١٤، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، مجلد (١)، العدد الأول، يناير ٢٠١٤.
- وزارة الاستثمار المصرية . ٢٠٠٦. معايير المحاسبة المصرية. القاهرة :وزارة الاستثمار المصرية.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

- Atmaja, L.,S.,Haman J., and Tanewski G. 2011. "The Role of Board Independence in Mitigating Agency Problem in Australia Family Firms", **The British Accounting Review**, 43 (3) :230 – 246.
- Basu, S. 1997. "The conservatism principle and the asymmetric timelines of earnings", **Journal of Accounting and Economics**, 24: 3-37.
- Beaver, W. and Ryan. 2000. "Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity", **Journal of Accounting Research**, 38: 127-148.
- Belkaoui, A.R. 2004. **Accounting Theory**. 5th edition., Andover, Hampshire: Cengage Learning (EMEA).
- Carey, P., Guest, R. 2000. "Determining the optimal external audit interval for private and family-controlled companies", **Journal Of Accounting ,Auditing & Finance**, 15: 439-458.
- Chakroun, R. 2013. "Family Control, Board of Directors' Independence and Extent of Voluntary Disclosure in the Annual Reports: Case of Tunisian Companies", **Journal of Business Studies Quarterly**, 5(1):22-42.
- Chambers, 1995, **An Accounting Thesaurus, 500 Years of Accounting**, (Elsevier Science).
- Chau ,G., and Gary. 2010. "Family Ownership, Board Independence and Voluntary Disclosure: Evidence From Hong Kong", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 19,(2):93-109.
- Chen, S., Xia, C., and Giang, C. 2008. "Do Family Firms Provide More or Less Voluntary Disclosure?". **Journal of Accounting Research**, 46(3) : 499-536.
- Chen Shuping, Chen X., Cheng Q., Hutton A. 2009. "Accounting conservatism and large shareholders: An empirical analysis", downloaded from: citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.471.5100&rep=rep1...
- Colarossi F., Giorgino M., Steri R., Viviani D., 2008, "A Corporate Governance Study on Italian Family Firms," **Corporate Ownership & Control**, 5 (4), 93 -103.
- Combs J., Penney C., Crook T., Short J., 2010, "The Impact of Family Representation on CEO Compensation", **ENTREPRENEURSHIP THEORY and PRACTICE**. November, 2010, 1125-1144.
- Cowling, M., Westhead ,P., 1996." Ownership and Management Issues in First and Multi –Generation Family firms", **Working paper**, Center for Small and medium –sized Enterprises, The University of Warwick, No.43.
- Donckels, R., Frohlich, E., 1991. "Are family business really different? European experiences from STRATOS", **Family Business Review**, 4 (2), 149-160.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2010. **Conceptual framework for financial reporting**. Statement of Financial Accounting, Concept No. 8. Norwalk. CT: FASB.
- Feltham, G.A. and Ohlson. 1995. "Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities". **Contemporary Accounting Research**, 11(2): 689–731.
- Francis, B., Hassan and Wu. 2013.

- “The benefits of conservative accounting to shareholders: evidence from the financial crisis”, **Accounting Horizons**, 27(2): 319-345.
- Geimechi Gisu, Khodabakhshi, 2015, “Factors Affecting The Level of Accounting Conservatism in The Financial Statements of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange”, **International Journal of Accounting Research**, 2 (4), 41-46.
- Goffee, R., 1996. "Understanding family businesses: issues for further research" **International Journal of Entrepreneurial Behaviour & Research**, 2 (1), 36-48.
- Hamdan A., Abzakh H., Hosni, 2011, “Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements”, **International Business Research**, 4 (3), 145- 155.
- Handler, w.c, 1989. "Methodological issues and consideration in studying Family Business", **Family Business Review**, 1(4), 257-276.
- Hendrickson, E. & Breda, M., 1992, **Accounting Theory**, 5th Edition, Homewood, Irwin.
- Ho, J.,L., Kang, F.2013. “Auditor choice and audit fees in family firms: Evidence from the S&P 1500”, **Auditing. A Journal of Practice & Theory**, 32(4) , 71-93.
- Isakov D., Weisskopf J., 2009, “Family Ownership, Multiple Blockholders and Firm Performance”, available at: <http://ssrn.com/abstract=1484574>.
- Ismael, 2013, An Investigation of the Association between Levels of Accounting Conservatism and Corporate Cost of Debt, **Research Journal of Finance and Accounting**, 4(18), 22-41.
- Kam, V., 1990. “Accounting Theory”. 2 th Edition, John Wiley sons.
- Kao H., Sie J., 2016, Accounting Conservatism Trends and Financial Distress: Considering the Endogeneity of the C-Score, **International Journal of Financial Research**, 7 (4), 149-167.
- Kamarudin Khairul Anuar, 2011, “Assessment of Earnings Conservatism in Malaysian Financial Reporting”, Doctoral Thesis from Victoria University of Wellington, New Zealand. Downloaded from: <http://restrictedarchive.vuw.ac.nz/handle/123456789/6251>
- Khadafi M., Heikal M., Pravita I., 2015, “Analysis of Factors Affecting the Choice of Corporate Accounting Conservatism”, **European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences**, Issue 80, September, 2015, downloaded from: <http://www.europeanjournalofeconomicsfinanceandadministrativesciences.com>
- Kubota K., Takehara H., 2013, “Family Firms, Accounting Conservatism, and Information Asymmetry: Evidence from Japan”, papers presented at seminar at Institute of Economic and Finance, Chinese University of Hong Kong and the Sixth Japanese Association for Research in Disclosure Conference. downloaded from: cfaculty.chuo-u.ac.jp/~kekub-ota/html2014/FBPDF/KubotaTakehara.pdf
- Lai C., lu M., Shan Y., 2012. “Has Australian Financial Reporting Become More Conservative Over time?”, **Accounting & Finance**, 25, (1),:18-33.
- Litz, R. A., 1995. "The Family Business: Toward definitional clarity", **Academy of Management Proceedings**, supplement, Aug.1, 1995, 100-104.

- Isakov D, Weisskopf J., 2009, "Family Ownership, Multiple Blockholders and Firm Performance", downloaded from: ssrn.com/abstract=1484574
- Machek Ondej and Votavov, ٢٠٠٨, "Advantages and Disadvantages of Family Entrepreneurship and How to Prevent Distress: Evidence from the Czech Republic", **IFERA Doctoral co-nsortium in Masaryk University**, available at: www.inase.org/library/2-015/crete/.../-AME-26.pdf
- Shuto, A. and Takada T., 2010, "Managerial Ownership, and Accounting Conservatism in Japan: A Test of Management Entrenchment Effect", **Journal of Business Finance and Accounting**, 37,:815-840.
- Swamy, V. 2011. "Corporate Governance and Firm Performance in Unlisted Family Owned Firms". **International Journal of Business Insights and Transformation**, 4 (2):37-52.
- Villalonga, B., and Amit, R.2006. "How do family ownership, control and management affect firm value?". **Journal of Financial Economics**, 80(2): 385–417.
- Watts, R. 2003. "Conservatism in Accounting Part I : Explanations and Implications". **Accounting Horizons**, 17 (3), 207–221.